جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص: العلاقات الدولية.

إعداد الطالب:
منى قاسي

يوم:.../..../.....

الأمن الاقليمي المغاربي: رؤية جزائرية

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	جامعة بسكرة	رئيسا
سهام حروري	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
العضو 3	الرتبة	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

شكـــر وعرفـــان

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى الدكتورة: سهام حروري
على ما بذلته من جهد، وما قدمته من نصح وارشاد في سبيل اتمام هذا العمل سائلة الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها
وأن يرزقها بكل حرف خط في هذا العمل رفعة وسموا وأن يبدلها عن كل مشقة بذلتها معي سعة ورحمة في الدنيا والأخرة
وأني لأعتز بإشرافها على مذكرتي
وما خصتني به من كرم النصيحة والتشجيع والمساعدة
الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء العمل
الشكر الجزيل لكل الاساتذة الذين درسوني طوال مشواري الدراسي
وكل من أمدني بيد العون في سبيل انجاز هذا العمل
شكرا لكم جميعا

منـــى

إهداء

اهدي ثمرة عمل إلى

من ضحت من أجلي وأحبتني بطريقتها الفذة فمن مثلها في عطائها

أمي الفاضلة أطال الله في عمرها

من زرع فينا حب العلم وكان قدوتي في العلم، وله الفضل في مسكي للقلم

أبي العظيم رحمه الله

إلى من كان يشجعني ويقف الى جانبي كلما فشلت

زوجي الغالي حفظه الله

إلى قناديل ومصابيح حياتي فلذات أكبادي سهيل وسجى رعاهم الله

إلى سندي وعزوتي في الحياة بعد أبي

إخوتي فتحي وأكرم وفيصل وزوجته وابنته واختي حبيبة وأولادها

إلى أمي الثانية حماتي وزوجها وأولادها وأخص بالذكر بدرة وسامية والكتكوت سراج

إلى أصدقاء الدراسة كل باسمه وصديقتي في العمل "جميلة "على وقوفها معي

منـــــى

فهـــرس المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: ماهيــة الأمــن الإقليمــي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مفهوم الأمــن	**07**
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للأمن	**07**
المطلب الثاني: التعريف الضيق والواسع للأمن	**10**
المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن	**13**
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي	**17**
المطلب الأول: تعريف الأمن الإقليمي	**17**
المطلب الثاني: نماذج الأمن الإقليمي	**19**
المطلب الثالث: ركائز ومقومات الأمن الإقليمي	**20**
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن الإقليمي	**22**
المطلب الأول: النظرية الواقعية والليبرالية	**22**
المطلب الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي	**30**
المطلب الثالث: النظرية البنائية	**35**
خلاصة الفصل الأول	**39**
الفصل الثاني: تهديدات الأمن الإقليمي المغاربي	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: الضبط المعرفي للتهديد	**41**
المطلب الأول: تعريف التهديد الأمني	**41**
المطلب الثاني: أنواع التهديدات الأمنية	**43**

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية	**44**
المبحث الثاني: التهديدات اللاثماثلية	**46**
المطلب الاول: الإرهاب والجريمة المنظمة	**50**
المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية وإشكالية اللجوء	**51**
المبحث الثالث: التهديدات الثماثلية	**55**
المطلب الأول: الأزمة في مالي	**55**
المطلب الثاني: الحرب في ليبيا	**57**
المطلب الثالث: النزاع في الصحراء الغربية	**60**
خلاصة الفصل الثاني	**64**
الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي	
تمهيد	**65**
المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي	**66**
المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية	**66**
المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل النزاعات	**71**
المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية	**81**
المبحث الثاني: سياسات التعاون الأمني الإقليمي	**85**
المطلب الأول:سياسات التعاون الأمني الأورو مغاربي	**85**
المطلب الثاني:سياسات التعاون الأمني الإفريقي المغاربي	**91**
المطلب الثالث: أطر التعاون الإقليمية ومؤسسة العمل الأمني	**95**
خلاصة الفصل الثالث	**98**
الخاتمة	**99**
قائمة المصادر والمراجع	**102**
الملخص باللغة العربية	**109**
الملخص باللغة الانجليزية	**110**

مقدمة

بعد انتهاء الحرب الباردة ساد العالم حالة من اللاأمن وعدم الاستقرار؛ وهو ما أدى إلىمراجعة المفاهيم وفي مقدمتها مفهوم الأمن الذي تطور مضمونه؛ فبعد أن كان في القديم يقتصر على الطابع العسكري (التقليدي) مع المدرسة الواقعية، والذي يتمحور حول الدولة كفاعل أساسي انتقل إلى الأمن الحديث، أين توسع مفهوم الأمن وذلك منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين. وبالأخص مع مدرسة كوبنهاغن ليشمل كل القطاعات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية دون إغفال البعد العسكري.

صاحب ذلك تصاعد حدة النزاعات والتهديدات الأمنية كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على مستوى كل أقاليم العالم، ومنها المنطقة المغاربية التيعرفت نزاعات وثورات وانتشار التهديدات الأمنية بنوعيها سواء التماثلية أو اللاتماثليةابتداء من سنة 2011 إلى غاية يومنا هذا. وهو ما أدى ذلك إلى تغيير في مفهوم الأمن ليواكب التغيرات العالمية والإقليمية.

تعد الجزائر البوابة الاستراتيجية للمنطقة المغربية، لذلك كان للتحولات الأمنية التي عرفتها المنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي أثرا بارزا على استراتيجيتها الأمنية، التي كان لها انعكاس على ترتيباتها الأمنية الهادفة إلى مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر وضمان أمن واستقرار الإقليم المغاربي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع " الأمن الإقليمي المغاربي رؤية جزائرية"، في كونه أحد أهم المواضيع الجديرة بالدراسة نظرا لارتباطه بالدراسات الأمنية الجديدة، ومنها الأمن الإقليمي، والتي تعني بمفهوم الأمن الموسع والتهديدات التماثلية واللاتماثلية التي لا ترتبط بمكان معين ولا بزمان محدد. وتمس بصفة مباشرة أمن الأفراد والجماعات وتهدد أمن الدول بصفه مباشرة وغير مباشرة.

أضف إلى ذلك، تبني الجزائر استراتيجية أمنية في المنطقة المغاربية؛ حيث تقوم هذه الاستراتيجية على تنسيق الجهود بين دول المنطقة للقضاء على التهديدات الأمنية التي تعترض المنطقة المغاربية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

أهداف الموضوع:

تتنوع أهداف هذه الدراسة بين أهداف علمية وأخرى عملية؛

على المستوى العلمي: فهي تندرج ضمن الحداثة النسبية الموضوع المطروح. انطلاقا من أن الدراسات الأمنية حديثة النشأة عرفت أوج تطورها مع مدرسة (كوبنهاغن)؛ من خلال ما قدمه كل من (باري بوزان) و(أول ويفر). فهذه الدراسة تتناول الأمن من منظور سلوك الفاعلين الدوليين، وفي سياق التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية.

على المستوى العملي: يزداد هدف الدراسة عند ربط الأمن الإقليمي المغاربي بالمنظور الجزائري؛ لأن الجزائر تمتلك مؤهلات الدولة المحورية في المنطقة، ومن ثم يتم التركيز على أهم التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة التي مست المنطقة المغاربية في ظل الفوضى الدولية ونفاذية الحدود.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية؛

أ-الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية للاختيار هذا الموضوع في كونه أحد المواضيع الأساسية ذات الاهتمام العالمي، ألا وهو الأمن لاسيما الآمن الإقليمي المغاربي انطلاقا من الإستراتيجية الجزائرية المعتمدة للمحافظة على امن واستقرار المنطقة المغاربية؛ نتيجة تفاقم التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية. بالإضافة إلى تمحيص الإستراتيجية والعقيدة الأمنية الجزائرية المتبعة تجاه دول الجوار الإقليمي والتعرف على مدى فعاليتها في تحقيق الأمن والاستقرار.

ب-الأسباب الذاتية:

من بين الاعتبارات الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع:

-الرغبة في التعمق في دراسة موضوع الأمن الإقليمي المغاربي من منظور جزائري؛ لأن الجزائر جزء جد هام ومحوري في الأمن الإقليمي المغاربي. وكذلك الميل إلى الدراسات الأمنية الإقليمية.

–دول الجوارالإقليمي المغاربي وقضايا الأمن فيها تعتبر من المحاور الأساسية للاهتمامات الشخصية، في محاولة للوقوف على مختلف الأوضاع وعلاقة الجزائر بذلك، من خلال التحليل والتفسير للواقع والبحث في الخلفيات والأبعاد ومعرفة ردود الأفعال. وهذا لفهم استراتيجيات الدول.

الدراسات السابقة:

تنطلق هذه الدراسة من خلال الاستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة. منها ما يلي:

1 – الدراسة التي قام بها دحموح الطاهر بعنوان "الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي" المنشور في العدد 16 من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 2018. الذي تكلم فيها عن التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المغاربية كالإرهاب والهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة.

2 –مذكرة ماجيستير للطالبة ليندةعكروم بعنوان"تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"2017، حيث تناولت تأثير التهديدات الأمنية كالإرهاب والهجرة غير شرعية الجريمة المنظمة على العلاقات بين دول الشمال والجنوب المتوسط في إطار التعاون والشراكة.

أما هذه الدراسة، فهي تأتي كإضافة لما سبق من دراسات، وتكمن خصوصيتها في كونها تعالج الموضوع في ظل ظهور تهديدات أمنية في المنطقة المغاربية لها انعكاس على الأمن الوطني الجزائري واستظهار الإستراتيجية الجزائرية للمحافظة على أمنها الإقليمي.

إشكالية الدراسة:

على اعتبار أن الأمن من أهم الأولويات التي تسعى الدول لتحقيقه بما يضمن الاستقرار الداخلي والإقليمي، فإن إشكالية الدراسة جاءت كالتالي:

- **كيف يمكن تحقيق الأمن الإقليمي المغاربي من منظور جزائري؟**

تندرج تحت الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأمن الإقليمي؟
- ما هي أبرز الأطر النظرية الأمن الإقليمي؟

- فيما تتمثل التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي تهدد أمن المنطقة المغاربية؟
- ما هي الإستراتيجية التي يمكن أن تتبناها الجزائر لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي؟

فرضيات الدراسة:

- كلما زادت التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية كلما أدى ذلك إلى تبني الجزائر إستراتيجية دفاعية لمواجهة تلك التهديدات.
- نجاح الجزائر في تحقيق الأمنالإقليمي المغاربي مرهون بمدى تعاون دول المنطقة ودول الجوار الإقليمي.

حدود الدراسة (الإطار المكاني والزماني)

بما أن موضوع الدراسة يتناول الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية رؤية جزائرية، بمعنى الجهود التي قامت بها الجزائر لتحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية. فإن المجال المكاني سينصب حول المنطقة المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، دون إغفال دول الجوار الإقليمي: منطقة الساحل الإفريقي وأروبا. وذلك من خلال إسقاط التجربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية التي تمس المنطقة المغاربية على اعتبار أنها تمتلك مؤهلات الدولة المحورية على الصعيد المغاربي، الافريقي والمتوسطي. أما المجال الزماني الدراسة؛ فهو يمتد من انتهاء الحرب الباردة فترة تنامي التهديدات والنزاعات إلى غاية الوقت الراهن.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة فرضتها طبيعة الموضوع، لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي؛ الذي يعد من أهم المناهج المناسبة لمثل هذه الدراسات؛ كونه يهدف إلى وصف الواقع بغية الوصول إلى نتائج من خلال التطرق إلى الاستراتيجية الأمنية التي تنتهجها الجزائر لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي، مع تحليل الجهود الإقليمية لمكافحة التهديدات التي تعترض المنطقة المغاربية.

أضف إلى ذلك، استخدام نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تهدف إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي. والتي تملك القدرة على تجاوز المسافة وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم بيئة أمنهم الرئيسي. وكونها تسهل

التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي على اعتبار أنه وحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية لتقييم كفاءة السياق الإقليمي.

التصميم الهيكلي للدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على خطة مكونة من ثلاثة فصول. حيث تناول الفصل الأول ماهية الأمن الإقليمي، من خلال ثلاثة مباحث حيث تطرق المبحث الأول إلى مفهوم الأمن؛ أما المبحث الثاني فقد خصص لمفهوم الأمن الإقليمي. ثم عالج المبحث الثالث الأطر النظرية المفسرة للأمن الإقليمي. وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى تهديدات الأمن الإقليمي المغاربي من خلال ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لضبط معنى التهديد ثم عالج المبحث الثاني التهديدات اللاتماثلية التي تشهدها المنطقة المغاربية، أما المبحث الثالث فقد خصص للتهديدات التماثلية.

وفي الفصل الثالث والأخير، تم التعرض للإستراتيجية الجزائرية لتحقيق الأمن المغاربي. وقد تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، عالج المبحث الأول الآليات السياسية والدبلوماسية لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي. أما المبحث الثاني فقد تناول التعاون الأمني الإقليمي. وانتهت الدراسة بخاتمة احتوت مجموعة نتائج وتوصيات.

الفصل الأول

ماهيــة الأمــن الإقليمــي

يشكل مفهوم الأمن أحد المفاهيم الأساسية والمحورية في حقل العلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة، بسبب التعقيدات والتحولات التي لحقت به وأدت إلى انتقاله من مستوى لآخر. أضف إلى ذلك وجود العديد من النظريات المفسرة لهذا المفهوم (الأمن) كل حسب منطلقاته الفكرية وتأثره بالبيئة التي يعيش فيها.

لقد مر الأمن الإقليمي بالكثير من المراحل التي أدت إلى بروزه كما هو عليه في الوقت الراهن بحيث تعددت خصائصه ومرتكزاته. وهو ما سيتم استقصاءه من خلال هذا الفصل وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الأمـن

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن الإقليمي

المبحث الأول: مفهوم الأمـن

لقد عرف مفهوم الأمن عدّة تطورات، وفقا لاختلاف المنظورات الفكرية لدى الباحثين، وهذا ما يستوجب التمحيص في مكوناته وجزئياته، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للأمن

الأمن لغة:هو نقيض الخوف ويعني " السلامة "، وكلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا وأمنة: أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال: أمن من الشّر أي سلم منه، وكذلك يقال أمّن فلان كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه، وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر[1].

وقد وردت كلمة الأمن في مواضع كثيرة في القرآن الكريم زادت عن الخمسين آية أبرزها قوله تعالى:« الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ »[2]. وكذلك قوله تعالى: «. ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ»[3].

وقوله تعالى: « وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ »[4] .

ويقول ابن الجوهري الأمين يعني المأمون، وفي آية أخرى قوله تعالى: «. لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ »[5]،أي الآمن وهو من الأمن، لذلك يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء اللغوي في المعنى. ودليل ذلك ما يلي:

1. **عدم الخيانـة:** فالأمن والأمان والأمانة والمنة نقيض الخوف، ويقال أمن فلان وأمنا لم يخف وقد أمنته ضد أخفته، وقيل يأمنه الناس ولا يخافون عائلته
2. **التصديق:** فأصل الإيمان هو التصديق، وهو مصدر أمن يؤمن إيمانا فهو مؤمن، وقد اتفق أهل العلمعلى أن الإيمان معناه التصديق وضد الكذب .[1]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 18.

[2]سورة قريش، الآية 04.

[3]سورة الحجر، الآية 46.

[4]سورة البقرة، الأية 125.

[5]سورة التين، الآية 03.

3. **الحفظ:** فقد قيل أنالأمنة، وهي جمع أمين هم الحفظة والمفرد الحافظ وأصل الحفظ الأمن من خوف الضياع، وقيل هو الحافظ الحارس، والمأمون من يتولى رقابة الشيء والحفاظ عليه.
4. **الطمأنينة:** فالرجل الأمنة، هو من يطمئن إلى كل واحد، ويثق بكل أحد، وكذلك الرجل الأمنة وأمن البلد هو من يطمئن به أهله.

تشير معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقا، وهو غياب العنف والمخاطرالتي تهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي.

وعليه، فإن الأمن يشتمل على دلالات لغوية متعددة يصعب حصرها. إلاّ أن هناك نوع من الإدراك العام يتمثل في أنه حالة من عدم التعرض لوجود الإنسان أو ما يهدد وجوده وحياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يتواجد فيها.

الأمن اصطلاحا:

يتمثل جوهر مفهوم الأمن في المعنى الاصطلاحي. ويكمن في أنه يشير إلى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة جراء انتفاء الخطر بإجراءات وقائية سابقة من أجل تحقيق وانجاز ذلك، أي تحقيق (الأمان). حيث يعرف قاموس أكسفورد الأمن بأنه «حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق»[2]، بينما يعرف قاموس الأمن الدولي مصطلح الأمن بأنه:يعني ضمنا التحرر من التهديد. ويرى بعض المحللين في ذلك شرطا مطلقا، فإما يكون المرء آمنا وإما لا يكون، وهم ينظرون إليه في الأغلبعلى أنه أمر نسبي فهناك درجات مختلفة للأمن، ومن الممكن النظر إليه بوصفه أمرا موضوعيا وذاتيا في آن واحد؛ فالأول يشير واقعيا فيما إذا كان الشخص مهددا فعلا وتتوافر له الحماية الكافية، أما الآخر فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته، لا في التحرر من التهديد فحسب، بل في الشعور بالحرية. ومن الطبيعي أن يجادل المرء بأن الذين

[1] طارق محمد ذنون الطائي، **الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين**. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2019 ص ص 19-20.

[2] **المرجع نفسه**، ص20

يشعرون بالتهديد في الوقت الذي ليس ثمة شيء يهددهم، إنما يكونون ضحية معلومات خاطئة. ومع ذلك فإن خطأ التصور شائع ويوجه جانبا كبيرا من السلوك البشري في مجال الأمن.[1]

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية» أما هنري كسنجر فقد عرفه بأنه «أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء». ويعتبر ماكنمارا أبرز من نظر لمفهوم «الأمن» وربطه مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال «إنّ الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. وأضاف: «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادرالتي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة للتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجلات سواء في الحاضر أو المستقبل»[2].

يقسم الأمن من وجهة نظر موضوعية إلى قسمين هما:

1. **الأمن العام (الشامل):** ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل: الأمن الاقتصادي الاجتماعي، السياسي الثقافي، الإعلامي والعسكري...الخ.
2. **الأمن الخاص:** وهو المعني بعلوم الأمن، ويشمل أمن الأفراد، أمن المعلومات، أمن المكان وأمن المؤتمرات...الخ.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): أقسام الأمن

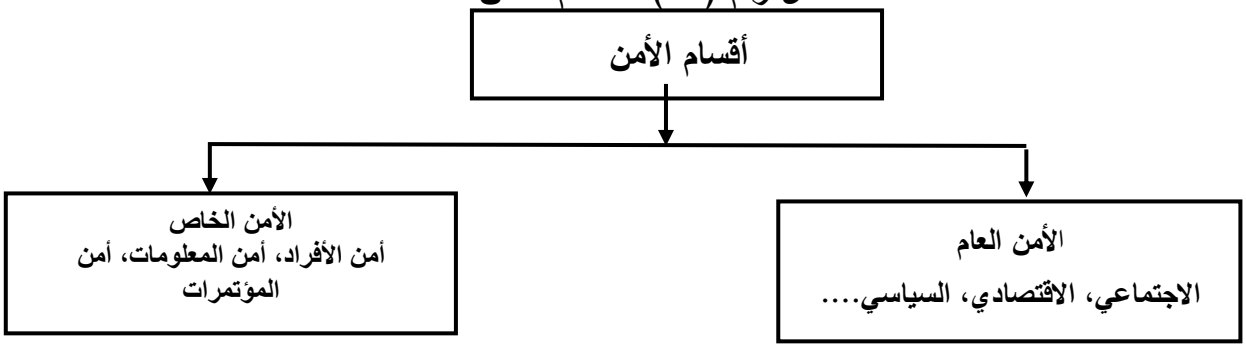

المصدر: هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص20.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 20-21.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص ص19-20

الأمن في اللغة الانجليزية:

كلمة الأمنSecurity جاءت أصلا من كلمة Securus اللاتينية، وهي تعني التحرر من الخطر ثم تطورت إلى Securitat، ثم إلى Securitas حتى أصبحت في الانجليزية Security. وفي معجم نيوكاسل الأمن يعني حالة التحرر من الخطر أو المخاطرة، كما أنه يشير إلى التحررمن خطر الغزو الخارجي [1].

المطلب الثاني: التعريف الضيق والواسع للأمن

الأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي يمكن أن تمسهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول؛ بدء بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها. لذلك كان مفهوم الأمن يقوم على افتراضين أساسيينهما:

1. **طبيعة التهديد الأمني:** كانت تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية. أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
2. **جوهر التهديد الأمني:** هو ذيصفة عسكرية، لذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري للرد ومواجهة هذه التهديدات المباشرة.

يبدو التعريف الذي قدمه ليبمانlippman أقرب إلى هذا الطرح حينما عرف الأمة الآمنة بقوله: " تعد الأمة آمنة–أي في وضع آمن – إلى حدّ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب "[2].

وفق هذا الاتجاه تكون القوة العسكرية أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه من خلال مقدرة أي دولة على صد أي هجوم عسكري عليها. ويكون الأمن في صورته الضيقة أو التقليدية مرادفا

---

[1] علي الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي، **مذكرة ماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1988)، ص18.

[2] رابح زاوي، الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية2007 –2020، **مذكرة دكتوراه** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلم السياسية، جامعة بسكرة، 2019)، ص 6.

لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء لهزمه أو منعه من بسط نفوذه اعتمادا على الأداة العسكرية للدولة.

من خلال هذا الطرح يتضح بأن الأمن مرتبط بالقوة العسكرية؛ باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن حيث أن استخدام القوة العسكرية دائما ما يكون مرتبط بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة، الأمر الذي دفع بفرانك تريجرFrank trager إلى القول إن "جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية Care valuer"[1].

إلاّ أن منذ نهاية الثمانينات عرفت الدراسات الأمنية تطورا ملحوظا في الميدان المنهجي حيث عمل بعض الباحثين خصوصا في إطار مدرسة كوبنهاغن على توسيع وتعميق مفهوم الأمن الذي كان قبل هذه الفترة مرتبطا أساسا ببعده العسكري. وهنا تبرز أهمية الإطار التحليلي الذي أصبح ينظر للأمن من خلال كونه بنية تتفاعل فيها التهديدات الأمنية.

يرى " بالزاك" أن الأمن ذي امتداد واسع جدّا، غير أنه بالنظر إلى مرجعية الدولة في الأمن يمكن تصور أربعة قطاعات متمايزة، وهي في الواقع قطاعات تحظى بالأولوية. وتعد مصدر التهديدات البارزة، وهي القطاع البيئي، الاقتصادي، السياسي والمجتمعي. إضافة إلى القطاع العسكري حسب" باري بوزان" [2].

لقد أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن أهم هذه التحولات، يمكن الإشارة إلى:

1. توسيع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، ويعود ذلك إلى ما خلفته موجة التحرر التي عرفتها الشعوب المستعمرة.
2. التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات أدى إلى تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الإستراتيجية من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص7.

[2] فيصل رضواني، التحولات في منطقة المغرب العربي وأثرها في السياسة العامة الأمنية في الجزائر في2010-2016 **مذكرة دكتوراه** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019)، ص24.

[3] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

هذا التشابك والتعقيد الذي ميز المشهد الدولي ساهم بشكل كبير في ضرورة إيجاد مفهوم موسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، وبتكييف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى. ويمكن قراءة هذا التحول من خلال العنصرين التاليين لكل من جون بيرتونJonn Burton وجون هارتزJonn Hertz حيث أنّه[1]:

* بالنسبة لجون بيرتون؛ الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية. ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة.

* حسب تعبير جون هارتزالدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة تحديات رئيسية وهي:

- **التحدي الاقتصادي:** حيث جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول.
- **التحدي القيمي:** حتى قبل الثورة التقنية كانت الدول القومية إلى حدّ كبير قادرة على منع تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات المضادة إلى داخل مجتمعاتها، وكانت السلطة قادرة على توجيه الأفكار الداخلية طبقا لرؤيتها الخاصة.
- **التحدي الأمني:** يتجسد في أربعة أبعاد أساسية، وهي:

1. التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية.

2. أن الدولة القومية أصبحت أكثر تقوقعا من الناحية الأمنية؛ حيث أنه بإمكان بعض الدول أن تمتلك أسلحة نووية في فترات زمنية قصيرة جدّا نتيجة للتهديدات الأمنية.

3. أن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، إذ يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على أدق الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.

4. أن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة قد أحدث تغييرا في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية، فقد كان الانتقال من حلف لآخر أو مجرد الانسحاب من حلف معيّن يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولكن الانسحاب من الأحلاف الآن لم يعد له تلك القيمة الإستراتيجية التقليدية؛ لأن امتلاك الدولة السلاح النووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله.

[1] رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص ص، 7-9.

المطلب الثالث: أبعاد ومستويات الأمن

أولا: أبعاد الأمن:

تتعدد أبعاد الأمن، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- البعد السياسي للأمن:

إن أهم شيء يركز عليه هذا البعد هو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة. وعند الحديث عن الكيان السياسي للدولة يتضح أن هذا البعد يؤكد المفهوم التقليدي للأمن (حول أمن الدولة). وهذا البعد له شقان أحدهما داخلي يتعلق بالتلاحم والترابط الاجتماعيين والسلام الداخلي وتماسك أفراد المجتمع؛ بمعنى أن البعد السياسي الداخلي للأمن يؤكد على توفير شروط الأمن داخل حدود الدولة. أما الشق الخارجي لهذا البعد فيتمحور حول علاقة الدولة بجيرانها من الدول ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية وغير الإقليمية؛ فالدول في علاقاتها مع بعضها البعض تشوبها الكثير من المصالح والأطماع ". وبالتالي يركز هذا البعد في جانبه الخارجي حول تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح الخارجية التي تستهدف مواردها وخيراتها، ومراعاة مدى تطابقها أو تعارضها ومصالحها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية"[1].

لتحقيق البعد السياسي يعرف الدكتور" مرفق الربيعي" الأمن السياسي على أنه:" الأمن القائم على الديمقراطية فهو " ضمان حرية الكيان السياسي للدولة الديمقراطية الحرة والنزيهة، بما يضمن ديمقراطية الحياة السياسية للانتخابات، العمل، المعارضة السلمية "[2].

2- البعدالاقتصادي للأمن:

تقع فكرة الأمن الاقتصادي بشكل مباشر في مناقشات الاقتصاد السياسي الدولي، والتي تتعلق بطبيعة العلاقة بين الهيكل السياسي للفوضى والهيكل الاقتصادي للسوق، بحيث تعكس المواقف المتعارضة الرئيسة اختلافات حول ما إذا كانت الدول والمجتمعات أو الأسواق لها الأولوية وما إذا كانت الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة لديها مطالب أمنية خاصة بها، ويجب

[1] بلال قريب، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات–، **مذكرة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص24.

[2] سلمى مشرى، الحق في الأمن السياسي، **مذكرة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2010)، ص24.

موازنتها مع حكم السوق. ويعد الأمن الاقتصادي جزء لا يتجزأ من أولوية أوسع تمنح لأمن الدولة أو ما يعرف بالأمن القومي.

كما ستزيد المخاوف من أن السوق العالمية ستولد خاسرين أكثر من الرابحين من عدم المساواة القائمة. ويتجلى هذا على الصعيد الدولي في أعلى نطاق من قبل مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية كونها هي المهيمنة، وفي الأسفل بسبب مخاوف الدول النامية من الاستغلال وأزمات الديون والتهميش، وعلى الصعيد المحلي من خلال مخاوف البطالة الدائمة "[1].

وعليه، فإن الأمن الاقتصادي مرتبط بالموارد والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة سلطة الدولة .[2]

3- البعد البيئي للأمن:

لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المختصين فيها، وإنّما تعداها ليصبح اهتماما سياسيا تتحدد من خلاله ملامح سياسة أي دولة. فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء، والتربة واستنزاف للموارد الطبيعية. إلاّ أن مكافحة هذا التلوث لم تكن تمثل قضية أمنية إلاّ بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وبذلك احتل موضوع مكافحة تلوث البيئة موقعا هاما في السياسات العامة للدول.[3]

في نظام الأمم المتحدة لم يتم حتى الآن تحديد أنواع الهياكل السياسية التي ستولدها المخاوف البيئية، بمعنى الهياكل السياسية التي تنظم البيئة. وقد برزت مجتمعات معرفية وحركات اجتماعية ومنظمات دولية تركز على الخطاب البيئي فقط، ولكن أهم جدل هو إذا ما كانت هذه المجموعات لتمثل مجرد البداية أو ذروة التطور بالنظر إلى التقلبات في التهديد البيئي[4]؛ لأن الأمن البيئي يتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني لكل نشاط إنساني. ورغم انتقاد" بوزان" للمنظار

---

[1]Barry Buzan, Olewaever.jaap de wilde. security a new franeforanalysis, londow:[s.m.e],p 82.

[2]علي مدوني، قصورمتطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، **مذكرة دكتوراه** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014)، ص74.

[3] جويدة حمزاوي، التطور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، **مذكرة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص ص، 53-54.

[4]Barry Buzan, Olewawer, op.cit, p79.

الواقعي فيما يخص الأمن لربط هذا الأخير بالقوة أساسا وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية فإن تحليله يبقى واقعيا خاصة من حيث تبني مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي[1].

4- البعد العسكري للأمن:

تنشأ مسائل الأمن العسكري في المقام الأول من العمليات الداخلية والخارجية التي تنشأ بها المجتمعات البشرية، وتنجح أو تفشل في صيانة الأجهزة الحكومية، بحيث يدور برنامج الأمن العسكري إلى حدّ كبير حول قدرة الحكومات في الحفاظ على نفسها ضد التهديدات العسكرية الداخلية والخارجية. ولكن يمكن أن ينطوي الأمن العسكري على استخدام القوة العسكرية للدفاع عن الدولأو الحكومات ضد التهديدات غير العسكرية مثل المهاجرين غير الشرعيين أو الإيديولوجيات المتنافسة.

يتضح هنا أن البعد العسكري للأمن عند بوزان يكمن في قدرة الدولة في الحفاظ على نفسها من أي تهديد كان سواء داخليا أو خارجيا لتحقيق ذاتها .[2]

لذلك، فالأمن العسكري يتعلق بالمستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح، والقدرات الدفاعية ومدركات الدول بنوايا بعضها البعض. وهذا ما يتوافق مع الطرح الواقعي، بأنه لا بد من معرفة نوايا الطرف الآخر وما يكنه.

5- البعد الاجتماعي للأمن:

يخص البعد الاجتماعي للأمن قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطويرها واستمراريتها [3]. لذلك يهتم هذا البعد بالجوانب الاجتماعية للدول والأفراد. إنه يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي من خلاله ينمو ويزيد الشعور بالولاء والانتماء للوطنأو لمجتمع ما فلابد من الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية والاهتمام بوضعية الأفراد داخل المجتمعات، تحقيق مبدأ المساواة وتحقيق مبدأ الكفاءة في المكانة والدور. وقد يتسبب الإخلال بتلك المبادئ في تعريض الأمن الوطني والقومي للخطر.

---

[1] علي مدوني، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] Barry Buzan, Olewawer, op.cit,p49.

[3] علي مدوني، **مرجع سابق**، ص 74.

ومن خلال استعراض الأبعاد الخمسة للأمن يتضح أنها أبعاد مكملة لبعضها البعض وضرورية لإضفاء الطابع الأمني لأي دولة؛ لأنه الإخلال في أي منها يؤدي إلى تعرضها لتهديدات أمنية[1].

ثانيا: مستويات الأمن

يجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن، وهي كما يلي[2]:

1-الأمن الفردي: يقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية. وهو يقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة، وينعكس ايجابا على أمنها.

2-الأمن الوطني: يقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع على استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة، ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها.

3-الأمن الإقليمي: وهو ذي معنى واسع عن المستويين المذكورين سابقا؛ لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة " رقعة جغرافية " بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع هذه الدول. ويفترض لقيام هذا النوع من الأمن مجموعة من الشروط وهي:

- الحيّز الجغرافي؛ والذي تنحصر فيه بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي.
- روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول، فوجود تفاعلات سياسية ووجود هوية مشتركة، أو الشعور بوجود مصالح مشتركة يدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها، كما يولد لديها إحساس بأن أمن واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى. وبالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الأهداف العليا لاسيما فيما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي.

4-الأمن الجماعي: وهو المستوى الأمني الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة، وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية. وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية. وفي هذا الإطار يرى

---

[1] بلال قريب، **مرجع سابق**، ص25.

[2] شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، **مذكرة ماجستير** (قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015)، ص ص، 20-21.

فريدمان أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة وأمن ووحدة أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دوله.

ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي، وبذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذي فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية؛ لذلك يجب أن يكون حد أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة، فتحقيق الأمن الفردي والوطني يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي. كما أن مستوى الأمن الدولي لابد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن.

إلاّ أنه ليس هناك مستوى مطلق من الأمن، لأن ذلك يعني حالة الوئام الكامل بين الدول وداخل كل دولة، كما أنه لا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة " أي الانعدام التام؛ لأن ذلك يعني حالة حرب لا تتوقف بين الدول كاملة، وهذا ما يغاير الواقع الدولي ويبقى اختلاف وزن كل مستوى من تلك المستويات من دولة إلى أخرى .[1]

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي

يشمل الأمن الإقليمي مجالات مختلفة تؤدي مخرجاتها النهائية إلى تحقيق الاستقرار والأمان عبر الإقليمي، وهناك العديد من الركائز، النماذج والمقومات التي يستند عليها بهدف تبني سياسة دفاعية موحدة، تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها. وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الأمن الإقليمي

يعرف الأمن الإقليمي (Régional Security) على أنه: «مجموعة وحدات التي تكون فيها العمليات الكبرى لمركب الآمننة، عدم الآمننة أو كلاهما جد مترابطة بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن تحلل أو تحل بعيدا الواحدة عن الأخرى»[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص 21

[2] صورية زواشي، **التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط**، الجزائر: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2017، ص ص، 13-14.

يعود الفضل في صياغة مضمون هذا المصطلح إلى عالم العلاقات الدولية باري بوزان في كتابه الشعب، والخوف: مشكلة الأمن القوي في العلاقات الدولية (People, States, andFear: theNationalProblème in International Relations)؛ حيث كان إشارة منه إلى بداية التحول في خاصيات العلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بمضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في السياسة الدولية المعاصرة، التي إحدى مؤشراتها الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

لقد أبقى المفهوم على جذوره الواقعية من حيث اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية، لكنه يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، حيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا إلى حدّ بعيد بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة، فالدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، وتكون أقل تشبثا بالسيادة وأكثر عرضة للتهديدات الخارجية. وبشكل عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارا.[1]

من وجهة أخرى، يجسد الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، وقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردعأي تهديد، واعتبرها البعض خطوات متدرجة متخذة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[2].

استنادا إلى ما تقدم، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها[3]. أي أنه " سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

الإقليم، ومن ثم فإن الأمن الإقليمي يعني نوعا من التحالف بين دول الإقليم لتنظيم الدفاع عن هذا الإقليم، ويتمثل جوهره في التعبئة الإقليمية والتصدي للقوى الخارجية وحماية الوضع القائم".[1]

لتحقيق أمن إقليمي بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية يجب توافر مجموعة من الخصائص، وهي:

1-وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني.

2- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

3-توافر عناصر خارجية ايجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون.[2]

المطلب الثاني: نماذج الأمن الإقليمي

هناك بعض النماذج التي تعبر عن جوهر الأمن الإقليمي، يمكن إجمالها في الآتي:

1. **الأنظمة الأمنية:** يعرفها جيرفيس روبرت (Rebert Jervis) بأنها تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن، من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء.
2. **الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني:** يعرفها كارل دويتش(Karel dentsch) بأنها مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة ضمن أرض ما وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها، بشأن التغيير السلمي بين سكانها، والمقصود من الشعور بالجماعة هو الاعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي بينما يعرف باري بوزان (Barry Buzan) مصطلح المجتمع الأمني بأنه: مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها واقعيا، بمعزل عن بعضها البعض.
3. **الأحلاف:** يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب.

---

[1] طارق محمّد ذنون الطائي، **مرجع سابق**، ص ص62-63.

[2] بلال قريب، **مرجع سابق**، ص31.

4. **الكتلة الدولية:** تتمثل في إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارةويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي الأخرى إلى تبني منهج مشترك لمواجهة المجموعة الأخرى. وتختلف عن الحلف من حيث درجة الاختيار والاختصاصات والصلاحيات، فضلا عن درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير[1].
5. **الائتلاف:** هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددّة. وهي علاقة غير رسمية عادة ما تكون في مجال محدد لمدّة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه أو لا تمثل عنصرا لوجوده، ويختلف الائتلاف عن الحلف من حيث غياب الطابع التعاقدي ومحدودية مجالات التعاون.

المطلب الثالث: ركائز ومقومات الأمن الإقليمي

تتضمن الأدبيات الإستراتيجية مجموعة من الركائز والمقومات التي يقوم عليها النظام الإقليمي أهمها ما يلي[2]:

- **الركيزة الأولى:** وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية، والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.
- **الركيزة الثانية:** تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- **الركيزة الثالثة:** التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.
- **الركيزة الرابعة:** سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجرى في ظل الفوضى الإقليمية.

[1] طارق محمد ذنون الطائي، **مرجع سابق**، ص ص63-64.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص،64-65.

- **الركيزة الخامسة:** العمل على اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح واعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي.

في الجانب القانوني، أقر ميثاق الأمم المتحدة جوهر الأمن الإقليمي وماهيته في المادة (51) لتنص على حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وصلاحية السعي إقليميا من أجل تسوية سلمية للمنازعات التي تقوم بها الدول. بمعنى يجسد الأمن الإقليمي أمن مجموعة من الدول يجمعها إقليم معين، ويرتبط بمنطقة جغرافية محددّة، ويختلف عن الأمن الوطني من ناحية الشمول. كما أنه يختلف عن مفهوم الأمن الجماعي لأن هذا الأخير يكرس نفسه (الكل للكل). أما الأمن الإقليمي فيجسد مبدأ (البعض للبعض) وأن نظام الأمن الجماعي يقصد به أن يكون محاولة بديلة عن الأخلاق. وتتحدد منطقة الأمن طبقا لثلاثة معايير أهمها: المعيار الجغرافي، المعيار السياسي والإيديولوجي ومعيار قوة الدول في الإقليم مجال التفاعل الأمني الإقليمي.

مما سبق، فإن النظام الأمني الإقليمي يساهم في إيجاد المزيد من الثقة بين وحداته، بحيث تتمكن تلك الوحدات من تركيز طاقاتها، قدراتها ومواردها على رفاهية الإقليم، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية غير المجدية. ويتميز بإضفاء الصيغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعملعلى ترسيخ التعاون عوضا عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن؛ فإقامة الترتيبات عن طريق دول منطقة معينة قد يكون أحد الحلول الناجعة للتخلص من معضلة الأمن، فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم أدى ذلك إلى رسوخ البنى الأمنية وثباتها، ومن ثم فإن الأمن الإقليمي هو حلقة الوصل بين الوطني والدولي، ولا يمكن تحقيق التماسك الأمني من دون هذه الحلقة .[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص65-66.

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للأمن الإقليمي

يختلف مفهوم الأمن من باحث لآخر، إلاّ أن هذا الاختلاف أساسه منطلقات كل باحث وتصوره وتأثره، فهناك من يربط الأمن بالدولة، وهناك من يربطه بالفرد. وانطلاقا من هذا التباين ظهرت العديد من الأطر النظرية المفسرة للأمنارتبطتبالتحولات الجديدة في حقل العلاقات الدولية وبروز فواعل دولية أخرى غير الدولة، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والليبرالية

اتصفت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة الدولتين العظيمين- الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي- على علاقات الأمن وسياساته. أيالسيطرة على كلما يخص قضايا الأمن والهيمنة على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية.

وقد ركز فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن على محورية الدولة كفاعل دولي في كل ما يتعلق بالأمن، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانيات والأدوات العسكرية الوطنية لتحقيق أمنها وعلى سمو البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد وأمن الدولة القومي على ما سواه من المستويات. إلا أن هذا المفهوم " الواقعي" الضيق للأمن أخذ في الاتساع ليضم الأبعاد غير العسكرية للأمن، وذلك استجابة لتغيرات حصلت في بنية العلاقات الدولية؛ تمثلت في دخول عدد كبير من الدول النامية حديثة الاستقلال إلى عضوية النظام الدولي، ومعها مجموعة من القضايا والاهتمامات المختلفة عن تلكالتي تركز المدرسة الواقعية عليها، وبخاصة قضايا التنمية، التخلف ومشاكل بناء الدولة مع ظهور كتاب روبرت مكنمارا الشهير" جوهر الأمن" مؤكدا على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن[1].

عموما، يمكن القول بأن الفكر الواقعي يرتكز على عدّة مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي:

1-الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمنوهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

[1] هدى متيكيس، السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص3

2-النظام الدولي هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

3-تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين، وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

4-الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.

5-تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام. بمعنى آخرأن العلاقات الإستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأنّ كل دولة تعمل على تحقيق حدّ أدنى من القوة وبالتالي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في ظل مبدأ كُل لنفسه يعد الأمن معطى نادرا [1].

6-استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته؛ بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية لاسيما في ظل توازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

كما تنص الواقعية الجديدة على أن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية، فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها، وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول. ويعتقد وولتز أن النظم تتكون من بنية (Structure) ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكونمن ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم OrderingPrinciple الفوضوية أو التراتبية، ميزة الوحداتThe Character of the Unitsمتشابهة وظيفيا أو مختلفة وتوزيع القدرات Distribution of Capabilities.[2]

[1] توفيق بوستي، **مفهوم الأمن في متطورات العلاقات الدولية**، مصر: المعهد المصري للدراسات، 2019، ص ص5-7.
[2] **المرجع نفسه**، ص، ص 11-12.

هناك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما:

- غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى (Anarchy)

- مبدأ الاعتمادعلى الذاتأو المساعدة الذاتية(SelfHelp)، وهو يعني أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية[1].

إجمالا، يمكن تلخيص أهم افتراضات الواقعية الجديدة في النقاط التالية:

1-الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، التي هي في محصلتها عبارة عن تفاعل مستمر بين الدول.

2-هناك تشكل لفواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهو ما يفرض إطارا نظريا يستوعب على الأقل التواجد البيولوجي لهذه الفواعل بغض النظرعن مدى تأثيرها وفعاليتها في توجيه التفاعلات الدولية.

3-رغم هذا التحول في طبيعة الفواعل إلاّ أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيرا أو كما يقول والتز "على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون ".

4-إن تفاعل هذه الفواعل (دول، منظمات، شركات) يشكل لنا فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف المكونة له وهو بنية النظام الدولي. ومن هنا استمدت للواقعية الجديدة لتسمية البنيويةStructural Realism.

في إطار تركيز الواقعية الجديدة على الأمن بدلا من القوة التي تركز عليها الواقعية الكلاسيكية انقسم أنصارها إلى فريقين؛ حيث يرى الواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم جون مارشيمر وروبرت غيبلين صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الواقعيون المدافعون وعلى رأسهم كنيث والتز بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة غير صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب.

كما أن القوة حسب الواقعيون الهجوميين؛ هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية لعبة صفرية أما القوة حسب الواقعيين الدفاعيين؛ فإنها وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، وهي أهداف ترتبط بالأمن معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين أو مأزق أمني معقد، وهي اختلافات عميقة ظهرت من خلال المحاورة بين الواقعيين الهجوميين والدفاعيين حسب جاك سنايدر.[1]

أما النظرية الليبرالية، فهي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية. فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية. بل أحياناما يكون لفاعلين آخرين داخل الدول. والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحد بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات، التي قد تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساهمات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى والمصالح.

مفهوم الأمن إذن حسب هذه النظرية أقل تبسيطا أو أكثر تركيبا منه لدى المدرسة الواقعية فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية ذات أهمية وهو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة دولة، أو دول أخرى بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني وليس في علاقتها بثروة مجتمعات أخرى بالضرورة.

تركز هذه النظرية على الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات المختلفة أن تجنيها من وراء الاعتمادالمتبادل أيضا، وإذا كان تبادل المنافع في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي(التجارة، المال النقود والتكنولوجيا) من ركائز النظرية الليبرالية فإن حرية المعاملات (تجارة حرة، تبادل حرّ للأفكار) هي ركيزة ثانية لا تقل أهمية، وإذا كان النظامOrder غاية فلسفية للنظرية الواقعية المحافظة فإن الحرية Freedon هي الغاية الفلسفية للنظرية الليبرالية الإصلاحية، وإذا كانت الحرب اتجاها طبيعيا لدى النظرية الواقعية فإنها خطأ تراجيدي يجب منعه أو تقليل فرصة على

[1] **المرجع نفسه**، ص13.

الأقل من خلال الاتفاقات والمنظمات الدولية وذلك لاهتمام المدرسة الليبرالية أكثر بالتعاون القائم على الاعتماد المتبادل والمنفعة المتبادلة، وعليه على المصلحة الوطنية بمعناها الضيق [1].

وقد شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا خلال سبعينيات وثمانينات القرن العشرين في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

1- الليبرالية المؤسساتية: دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن

الليبرالية الجديدة New-Liberalismهو اتجاه ضمن المنظور الليبرالي. تم تطويره في سبعينات وثمانينات القرن العشرين من طرف منظري المنظار التعددي كروبرت كوهين وجوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية. كما تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها "توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل" [2].

كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية .[3]

تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان:

أولا: يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجي الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

ثانيا: أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قوّيا على سلوك الدول.

---

[1] هدى متيكس، السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص ص5- 6.

[2] **المرجع نفسه**، ص7.

[3] توفيق بوستي، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص15.

بالمقابل تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة على القراءة الجغرافي والعسكرية للمصطلح الذي ركز عليه التيار الواقعي، مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ومقحمة فاعلين غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخربوإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي.

إذن، فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى" ما فوق الدولة أكثر ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.[1] وفي هذا الإطار يعرف أميتاف أشاريا الأمن التعاوني على أساس تميزه بثلاث عناصر:

1-قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية.

2-الاعتماد على الحوار بين الأطراف المختلفة كآلية لحل النزاعات.

3-معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا، لكنها تتطلب اقترابات تعاونية بين الدول.

أ- الليبرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي:

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل Michael Doyl وبروس روسيتBruceRusset من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي لأن انتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول، وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية.

لذلك فإن السبب الذي يدفع الدول ألاّ تحارب بعضها البعض قد يكمن فيما يلي:[2]

1-يتعلق بالمعايير، فالديمقراطيات تعمل داخليا ضمن مبدأ أنه يجب على الصراعات أن تحل بطريقة سلمية؛ من خلال المفاوضات والتنازلات من دون اللجوء إلى التهديد باستخدام التهديد

[1] **المرجع نفسه**، ص16.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 17-19.

والعنف المنظم أو استخدامه فعلا. ففي ظل وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربةمع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون يجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلا من الإكراه.

2- يتعلق بالمؤسسات، فالزعماء الديمقراطيون الذي يدخلون في حرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسبها، وغالبا ما تفوق التكاليف الفوائد ويتحمل عامة الناس معظم هذه التكاليف، ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يشعلون حروبا بأن لايعاد انتخابهم للرئاسة مجددا، وعليه تكون الحرب مع الدول غير الديمقراطية غير مقبولة، غير أن التاريخ أثبت بأن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول الأخرى بل أنها تورطت نسبيا في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول الأخرى.

3- أن المؤسسات العابرة للحكومات والدولية تربط الديمقراطيات معا بشبكات كثيفة تعمل على تقييد السلوك.

4- أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع قيام الحرب بينها. غير أن العديد من المفكرين يتعاملون مع هذه الأطروحة بنوع من الشك؛ على اعتبار أن شرح السلام النسبي بين الديمقراطيات بالنظر إلى عوامل أخرى حيث أشار كل من دافيد سبير وجوان قوا إلى العزوف الظاهري عن تورط الديمقراطيات في الحرب ضد بعضها البعض راجع إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول خاصة قبل سنة 1945، أما غياب حالات النزاع بين الديمقراطيات بعد هذه الفترة فيرجعه قوا إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء المد الشيوعي أكثر من تقاسم المبادئ والقيم الديمقراطية. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): الحجج المؤسساتية والسلام الديمقراطي

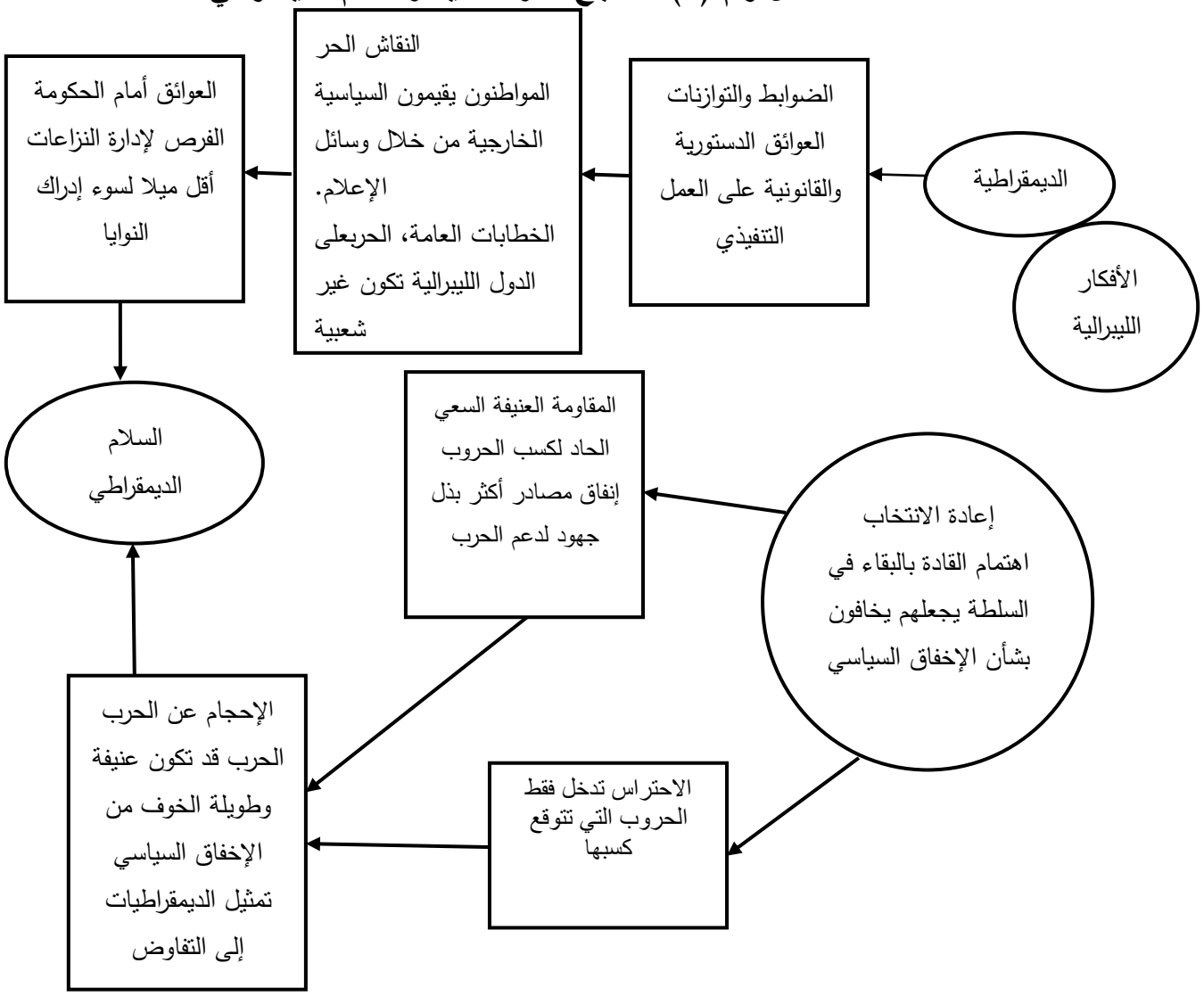

المصدر: توفيق بوستى، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، ص20)

المطلب الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي

تعتبر إسهامات كل من باري بوزان وأولى ويفر Buzan et Waeverفي دراستهما التي جاءت تحت عنوان " الأقاليم والقوى" من أهم الإسهامات المقدمة في حقل الدراسات الأمنية. كما أنهما لم يحتكرا لوحدهما مسألة تطوير هذه النظرية وإنّما هناك مقاربات أخرى ساهمت في تطويرها وتوسيعها بشكل كبير على غرار تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى جانب نظريات التنمية وتشكيل التكتلات الإقليمية.

بالنسبة لباري بوزان مفهوم "مركب الأمني الإقليمي" يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة كما أنه يمنح مساهمتين هامتين؛ من خلال التركيز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (الوطنيةوالدولية) ومستويات تحليل نظام الأمن الدولي. هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم.

هنا يقترح بارى بوزان أن التحليل الإقليمي يصبح هاما وضروريا بسبب "غياب تطوير لمفهوم الإقليم، فإن تحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة، ومستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من جهة أخرى، وتحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي، والديناميكية النشطة الداخلية وتوقعات الوحدات الصغيرة "[1].

انطلق بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها والتز Waltz مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة والنظام الدولي في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم. كما يرى بوزان بأن الدولة تتشكل في ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية(القومية) Nationalisme القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد والتكنولوجيا) المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري). وتبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة لهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث.

[1] رابح زاوي، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول 13-06، 2008، دون صفحات.

كما فرق بوزان بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل والتز تقاس فقط بمدى قدراتها المادية، فإن بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي- الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني.

يتفق بوزان مع الواقعية فيما يلي:

1-الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن

2-الجماعات الإنسانية (أو الإنسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقة وليس الأفراد[1]. فإن كان من المتفق عليه أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة، فإنه يمكن أن تكون هي أيضا مصدرا للاأمنهم، "يمكن للأفراد أن يكونوا مهددين، بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول" [2].إذن، فأمن الأفراد ليس مستقلا في حدّ ذاته، بل تابع بشدّة لبنى تتعداه (الدولة، النظام الدولي). وبالتالي لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته مستوى أساسيا للتحليل في الدراسات الأمنية.

3-مسألة الأمن يجب أن تأخذ في الحسبان فوضوية النظام (غياب حكومة مركزية على المستوى الدولي)، التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول) والتنازل الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام.

يختلف بوزان عن الواقعيين فيما يلي:

1-تمييزه بين الدول تبعا لأنظمتها وفعالية سلطتها، وأخذه بالاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية ومثل واندت Wendt يميز بوزان بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالاعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أولاّ، ومدى تقبلها لقواعد ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقتها.

[1] توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**، مصر: المعهد المصري للدراسات، 2019، ص5.

[2] **المرجع نفسه**، ص5.

2- رؤيته لضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين " الأمن الداخلي " و " الأمن الخارجي" ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية (أمن المواطنين والأمن الوطني).

3- اكتشافه لوجود توتر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي، وبأن هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن .[1]

4-تأكيده على الطابع اللامتناهي للتهديد الخاضع قبل كل شيء إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، واعتقاده أن المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلق بالأمن هو ظرفي وغير ثابت (متغير).[2]

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي RégionalSecurity يقترح بوزان مفهوم " مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مركب الأمن بأنه: " مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمور الدول الأخرى"[3]

إن العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن هو عادة وجود مستوى عال من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر. إضافة إلى أن كثافة التفاعلات الأمنية تكون متجهة نحو دول أخرى داخل حدود المركب؛ فإن مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينهما دول عازلة (حالة أفغانستان وبورما مثلا).

كما يمكن أن يشمل المركب الأمني الإقليمي بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب. كما أن العلاقات داخل المركب يمكن أن تتميّز بغياب كلي للتوازن (الصين في مقابل الهند وباكستان) إما بتغيير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى. [4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 5- 6.

[2] **المرجع نفسه**، ص6.

[3] رابح زاوي، **مرجع سابق**.

[4] **المرجع نفسه**.

إذن، التطورات الإقليمية حسب نظرية المركب الأمني الإقليمي تتحدد بواسطة الحركيات الداخلية للمركب الأمني بالتقاطع مع الحركيات الخارجية الناتجة عن المنافسة الشاملة للقوى الكبرى الخارجية في الإقليم.

إن الحركيات الداخلية توجد أكثر في الخطوط الفردية للصداقة بين الدول–أنماط الصداقة والعداوة–. كما أن الخطوط الفردية للاهتمامات والشؤون الأمنية يمكن أن تحدد عبر ملاحظة كيفأن تخوف الدول هو الذي يرسم سياستها الخارجية وسلوكها العسكري– إدراك التهديد–وإقليمية الأمن حسب بوزان Buzan هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقيةRelationalPhenomon. ولأن الأمن " علائقي"، فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل InterdependemceSecurity غير القابل للتجزئة.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى Balance of Power لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة/ العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية [1].

من هذا المنطلق، واعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية، حدد باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن (تتطابق والنظم الإقليمية التي حددتها الدراسات الإقليمية) ويعتبرها كيانات جغرافية، وهي:

- أمريكا الجنوبية.
- الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا).
- إفريقيا الجنوبية.
- جنوب آسيا.
- جنوب شرق آسيا.

[1] **المرجع نفسه.**

إن البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي:

1. **الحدود Boundaries**التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.
2. **البنية الفوضوية Anarchy Structure**التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكونمن وحدتين مستقلتين فما فوق.
3. **الاستقطاب Polarity**الذي يغطي توزيع القرى بين الوحدات.
4. **البناء الاجتماعي Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

انطلاقا من تركيبته، يمكن الإشارة إلى وجود ثلاثة تحولات أساسية لمركب الأمن الإقليمي وهي:

1. **الاعتماد على الوضع الراهن:** وهو ما يعني غياب أي تغيير مهم داخل البنية الأساسية.
2. **التحولات الداخلية:** وهو ما يعني أن التحولات الداخلية للبنية الأساسية تنتج داخل إطار داخلي محدود وهو ما يعني أن تغيرات البنية الفوضوية (التكاملات الإقليمية) أو بسبب الاستقطاب (انسلاخ المجتمع، الاستعمار، الدمج، مستويات متباينة للنمو) أو بسبب الأنماط المهيمنة للصداقة/ العداوة (التحول الإيديولوجي، الحرب المستنزفة، تغيير الزعامات والقيادات)
3. **التحولات الخارجية:** والتي تعني أن الحدود الخارجية تتوسع وتكبر أو تنكمش، تحولات في تركيبة المركب الأمني الإقليمي أو حتى افتراضا تحولات في البنية الأساسية بشكل آخر.

لذلك يمكن القول، أن الأساس الذي يقوم عليه مركب الأمن الإقليمي هو العلاقات الأمنية التي تربط بين الدول المتجاورة سواء (اقتصادية ، ثقافية، ...).[1]

[1] **المرجع نفسه.**

المطلب الثالث: النظرية البنائية

تركز البنائية Structuralismeعلى العوامل المادية، وتحديدا على التأثير على الأفكار حيث أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية/تاريخية؛ وذلك من خلال تركيزهما بشكل محدد على أهمية الخطاب السائد في المجتمع. فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول. وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية.

جاءت البنائية بزعامة الكسندر واندت AlexanderWendet سنة 1992 كونها تؤكدعلى أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثيرات القوة بقدر ما تتشكل على جملة من المفاهيم والمعارف التي تمدها بالمعنى بهدف تفسير النظام الدولي، خاصة عندما يعتريه انتشار الفوضى، إلاّ أن الذين ساروا على هذا النهج، ومن بينهم بيتاركاتسيتانPeter katzentienو إيمانويل أدلر Emanuel Adlerاللذين حاولا ربط المجموعات الأمنيةSecurityCommunitiesعن طريق أثر الهويات الثقافية على سياسات أمن الدول. أي أن ما تقوم عليه الهوية وما تدعو إليه في إطار البنائية الهوياتية يسير على خلفية أن عدو اليوم ليس عدو الغد، وأن عدو الغد ليس حتما هو عدو اليوم.[1]

الملاحظ هنا، أن هناك اختلاف في الفكر البنائي في الدراسات الأمنية كما في نظرية العلاقات الدولية بين تيار مهني تأسس بالأخص حول كتاب بيتر كاتزنشتاين بعنوان The culture of national Security: Norms and Identityin world politicsوبدرجة أقل كتاب Security communities لكل من ايمانويل أدلر وميكائيل بارنت من جهة، وأنصار البنائية النقدية من جهة أخرى.

فالتعريف الذي وضعه آدلروبارنتAdler et Barnett للبنائية يوضح بشكل جلي الاتجاه العام للأغلبية، «فهو يدعي بأن الفاعلين الدوليين قد وضعوا في بنية معيارية ومادية في آن واحد بمعنى أنها:" تحتوي على قواعد Règle ومصادر Ressources، وهي تأخذ في الاعتبار احتمال

[1] ميلود حاج عامر، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2017، ص 154.

أنه، ضمن الظروف الملائمة يستطيع الفاعلون أن يولدواالهويات والمعايير التي ترتبط بسلام مستقر"[1].

كما يواصل " كاتزنشتاين" Katzeenstein تتبع هدفه في " توسيع الوضعية الوسطى " لغرض تحليل الأمن الوطني، ويصر " آدلروبارنت " على أن نظريات العلاقات الدولية يمكنها ويجب عليها أن تحتل وضعية وسطية نفعية بين وجهة النظر التي ترى أن الهوية والممارسات الدولية لا يمكن لها أن تتغير وبين وجهة النظر الأخرى التي تقول بأن كل شيء ممكن" [2]

فالتصور الأمني الذي يمتدحه أنصار الاتجاه البنائي المهيمن كاتزنشتاين وآخرون Katz ensteinetall ومن وجهة " أدلروبارنت " من جهة أخرى يبقى محافظا أكثر مما ينبغي.[3]

في كلا الحالتين، يتعلق الأمن قبل كل شيء بالدول كما يفصح عنه بجلاء عنوان الكتاب المحرر من طرف كاتزنشتاين. وللوهلة الأولى يبدو كل من أدلروبارنت مجازفين نوعا ما لمحاولتهما إحياء وبعث مفهوم " الجماعة الأمنية" الذي طرحه كارل دويتش " Karl Deutxh" من قبل باعتقادهما أن هذه الجماعة أو بالأحرى " الجماعة الأمنية التعددية" تعني ببساطة جهة عبر وطنية تتكون من دول عدة ذات سيادة، " فالدول يمكن أن تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تفهم بشكل صحيح على أنها جماعة، ففي بعض الأوقات تقيم جماعة الدول هذه علاقات سلمية ما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية وأحيانا أخرى لا. فالجماعة الأمنية هي تطورات نادرة نسبيا، ومع ذلك فوجودها قد غيب مفهوميا بسبب هيمنة النظريات الواقعية على الأمن الدولي "[4].

ضمن هذا السياق، يبقى مفهومهما عن الأمن تقليديا بدرجة كبيرة. وعليه يبقى الأمن العسكري هو شكل الأمن الذي يحظى باهتمامهم قبل كل شيء. كما أنهم يسلمون بحدود البنائية المهيمنة بتأكيدهم على أن تطور السياسة العالمية يأتي في صالح توسيع ميدان الأمن في اتجاهين

---

[1] سليم تسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، **مذكرة ماجستير** (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2010)، ص135.

[2] **المرجع نفسه**، ص135.

[3] **المرجع نفسه**، ص135.

[4] **المرجع نفسه**، ص136.

لأجل فهم المسائل غير العسكرية والفواعل غير الدولاتية من جهة، وقبول فكرة أن المقاربات ما بعد الوضعية تعرض تحديات مقلقة وأكثر عمقا لميدان دراسات الأمن الوطني ونظرية العلاقات الدولية من تلك الاختلافات الموجودة بين الأنواع المتمايزة من النظرية التفسيرية .[1]

على عكس مفهوم الجماعة الأمنية الذي لاقى نفور من قبل أغلبية البنائين، بسبب الحدود التي تضعها الظروف الدولية على هذه الجماعات، فإن أفكار كاتزنشتاين وفريقه قد عرفت الكثير من الجدل. ففي صميم تحليلهم لمفهوم " الهوية" الدال وقبل كل شيء على الهوية الوطنية حسب كاتزنشتاين هوية الدول تظهر من خلال تفاعلاتهم مع مختلف البيئات الاجتماعية الداخلية والدولية.

وعليه فهي تتجلى كسمة تحوي البناءات المختلفة للدولة والأمة. وهذا المسار السياسي عموما يجعل الفواعل تنخرط في صراع مع بعضها البعض؛ فإدراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية. فمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية التمثيل الذي يجسده أعضاء الدولة لها ولمكانتها ولدورها في النظام الدولي، تصورهم للنظرة التي تملكها الدول الأخرى عنهموأخيرا التصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له فإدراك الآخر يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن الخارج (L'étranger) قد يكون صديق، حليف خصم، عدو، أو بكل بساطة محايد.

إن الفرضية المركزية المشتركة بين مختلف المقاربات البنائية حول الأمن والدراسات الأمنية هي اعتبار الأمن بناء اجتماعيا. فكما جادلت " كارين فيارك" " karimfierke " فإن " بناء شيء ما هو فعل يجلب إلى الكينونة موضوعا أو شيئا محسوما لم يكن موجودا، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا وجود لشيء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعني، فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال على أنه حماية القيم المركزية للجماعة .[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص136-137.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص137-138.

إلا أن تعريفا موسعا كهذا للأمن يركز على القليل عن ماهية هذه الجماعة في حدّ ذاتها، وما هي قيمتها الجوهرية؟ ومن هي الجهة التي يمكن أن يأتي منها التهديد بهذه القيم؟ وكيف يمكن تحقيق الحماية لهذه القيم وترقيتها؟

بالنسبة للبنائية، الإجابة على هذه الأسئلة تختلف باختلاف السياقات وتتطور عبر التفاعل الاجتماعي بين الفواعل، كما أن هذه الإجابة –المتفاوض حولها ضمن سياق اجتماعي وتاريخي خاصا من خلال التفاعل الاجتماعي– هي التي تجلب الأمن إلى الكينونة.

تفترض النظرية البنائية أن الأمن هو بناء سياسي أين تكون الأسبقية للتفاعل الاجتماعي، الهوية القواعد والمعايير. فبالنسبة لأنصار التيار البنائي، كل من الأمن والتهديدات ليسا موضوعيين ثابتين ولكنهما يبنيان اجتماعيا. فالأمن بمعناه الموضوعي يقيس غياب التهديدات للقيم الأساسية المكتسبة، ورغم ذلك يرى البنائيون أن التهديدات ليست طبيعية وقضاء محتما، فالدول يمكنها تغيير تصوراتها للتهديد وفقا للتطورات الحاصلة في بيئتها وتعديل الممارسات.

أما بخصوص معضلة الأمن، فيعتقد البنائيون أنها تنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها والحدّ منها عبر معرفتنا بالهويات، ويفترض التصور العقلاني أن الفواعل تحس بالحاجة المستعجلة لحماية أنفسهم.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 138–140.

خلاصة الفصل الأول:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الغامضة والمعقدة في العلاقات الدولية التي لم يتم إعطاء تعريف موحد وشامل له على الرغم من المحاولات الكثيرة للمنظرين المفكرين سواء الغرب أو العرب؛ وذلك لتحكم عوامل كثيرة في تعريفه من بينها رؤية ومرجعية كل باحث. لكن يمكن بلورته وقياسه انطلاقا من أبعاده ومستوياته بحيث عرف مفهوم الأمن الكثير من التغيرات متأثرا بالبيئة الأمنية الدولية فبعد أن كان ينحصر في المجال العسكري فقط وفقا للمفهوم الضيق أضحى ممتدا إلى كل المجالات في إطار المفهوم الواسع.

أما مفهوم الأمن الإقليمي، فهو يحمل في دلالته مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، فمن الناحية الجغرافية يهتم الأمن الاقليمي بالقضايا المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الوحدات السياسية والاجتماعية القائمة على هذا الإقليم. حيث أن هذا الإقليم يقوم بمكافحة جل التهديدات التي تمسه أو تحاول المساس به، ويسعى بكل الطرق للحفاظ على أمنه واستقراره.

على المستوى التنظيري، لقد ارتبط مفهوم الأمن في بادئ الأمر بالتهديدات والأطماع الخارجية. بمعنى أنه اقتصر على القوة العسكرية المتعلقة أساسا بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، وهذا ما تناولته النظريات الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية). إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة تأثر مفهوم الأمن الإقليمي بالتغيرات التي طرأت على ساحة العلاقات الدولية، فلم يعد مفهوم الأمن بسيطا بل أصبح مفهوما مركبا متعدد المستويات والأبعاد، وأصبحت هناك حاجة ماسة لأطر نظرية جديدة قادرة على تفسير الأحداث التي تقع. وهذا ما تناولته النظريات الحديثة كالبنائية ونظرية مركب الأمن الإقليمي (لباري بوزان) من خلال توسيعها لمفهوم الأمن الذي يتمتع بالديناميكية. واعتبرت هذه النظريات أن الفرد هو جوهر عملية الأمن، وأن أمن الفرد يؤدي بالضرورة إلى أمن الدولة.

الفصل الثاني

تهديدات الأمن الإقليمي المغاربي

مع بروز ظاهرة العولمة عرفت التهديدات التماثلية واللاتماثلية انتشارا واسعا في مختلف مناطق العالم، من بينها المنطقة المغاربية التي تتميز بموقع جغرافي ممتد نحو الساحل الإفريقي وأوروبا، حيث أثرت عليها تلك التهديدات بما يهدد أمنها الإقليمي لاسيما الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللجوء. بالإضافة إلى تزايد الأزمات والنزاعات الداخلية والحدودية، ومثال ذلك أزمة مالي، أزمة ليبيا، النزاع في الصحراء الغربية. وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التهديدات

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية

المبحث الثالث: التهديدات التماثلية

المبحث الأول: الضبط المعرفي للتهديد

يمكن النظر للأمن من منظور التهديدات التي يتعرض لها، وذلك لعلاقة التأثير المتبادلة بين الأمن والتهديد، بهدف تفسير مفهوم الأمن بتحديد مصادر التهديد. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التهديد لتحديد التهديدات الاتماثلية والتهديدات التماثلية

المطلب الأول: تعريف التهديد الأمني

اشتقت كلمة تهديد من الناحية اللغوية من لفظ " هدد" ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويشار إليه في اللغة الإنجليزية "Threat " وبالألمانية "Drohung" أو"Budrohung" وبالفرنسية " Menace"، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين[1].

وقد ورد التهديد في قاموس " أكسفورد" Oxford على أنه:" محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين مثل: التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس[2].

أما من حيث المعنى الإيتمولوجي للمصطلح، فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستخدمة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثرالتحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة (The Cold War) جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي[3]. وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي ودولي) وماولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذي طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل.

---

[1] عادل جارش،"مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي، العدد1، فيفري2017، متحصل عليه: https://democraticac.de/?tag%9%85%d9%. يوم 2020.04.25 على الساعة 23:00

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

يرى " تيري ديبيل "Terry , Debel " على أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت. أما باري بوزان فقد عرف التهديد على أنه " تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايدولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضدّ دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل" [1]، ويعتقد باري بوزان أن الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج.

ويعتبر الباحث التشيكي " يان ايشلر" أن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد/ جماعة/ دولة...)، ويشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلا الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف والترصد والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.
- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة) فكلما كان التهديد خطيرا كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد.[2]

هناك عوامل مؤثرة في تحديد التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن، تتمثل في الآتي:

1- **طبيعة التهديدات:** ويقصد به نوعه أو أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

2- **مكان التهديد:** اتجاهاته ومدى قرب أو بعده الجغرافي سواء مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره على عدّة دول أو دولة معينة

3- **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته، وهل هو ثابت أو متغير.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

4- **درجة التهديد:** ويقصد به قوته وخطورته.

5- **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته. لا بد من تعبئة الموارد للحد من تأثيرها[1].

المطلب الثاني: أنواع التهديدات الأمنية

هناك العديد من التصنيفات التي تخص موضوع التهديدات الأمنية؛ فهناك من يصنفها حسب مصدر التهديد إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية، وهناك من يصنفها حسب نوع التهديد إلى تقليدية وأخرى غير تقليدية. وفيما يلي إبراز لأنواع التهديدات الأمنية:

1. **التهديدات الفعلية:** تمثل التهديدات الفعلية التي تعترض فيها الدولة لحظر استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.
2. **التهديدات المحتملة:** تعني وجود أسباب فعلية يمكن أن تعرض سلامة الدولة إلاّ أنها لا تصل لمرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
3. **التهديدات الكامنة:** هي وجود أسباب فعلية للخلاف بين دولتين أو أكثر إلاّ أنها لا تكون ظاهرة.
4. **التهديدات المتصورة:** هي التي لا تكون ظاهرة[2]

ويعتبر هذا التصنيف من التصنيفات التقليدية، أما التصنيفات الحديثة للتهديدات الأمنية فتتمثل في الآتي:

* **التهديدات السياسية:** يشمل التهديد السياسي سلامة الدولة، المجتمع وبنائه الإيديولوجي والمؤسساتي. ويتضمن هذا النوع من التهديدات انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو داخلها، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة.

* **التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:** يمثل الاقتصاد أحد أهم الأسس التي تساهم في بناء دول ومجتمعات قوية. ومنه فالمساس به يؤدي إلى ضعف التنمية، والنمو الاقتصادي، انتشار الفقر

---

[1] الموسوعة السياسية، " التهديدات الأمنية،Threats of security" متحصل عليه:-https://Polical-encyclopedia-org/dictionary/يوم2020.04.25 على الساعة 32.00.

[2] ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط"، **رسالة ماجستير** (كليةالحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة ،2017) ص ص،31-32.

والبطالة وانعدام أهم شروط الحياة الكريمة والمتمثلة في الرعاية الصحية وبالتالي انتشار الأمراض والأوبئة. أما من الناحية الاجتماعية، فهناك الهجرة غير الشرعية، ومشكلة اللاجئين والذي يمس الجانب الهوياتي وكذا العلاقات بين البلدين الموفدة والمستقبلة.

* **التهديدات البيئية:** تمثل المشاكل البيئية أحد أهم التهديدات الحديثة وتختلف من دولة لأخرى وهذا راجع لطبيعة المناخ، وتتمثل مختلف التهديدات البيئية في التصحر، الجفاف، التلوث البيئي بأنواعه.

المطلب الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية

يمكن التمييز بين نوعين من التهديدات، وهي:

1-التهديدات الأمنية التماثلية:

هو اسم يطلق على النمط التقليدي للتهديدات؛ التي تتميّز بالطابع البيئي والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة " أ" ودولة " ب" مثل التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، باستخدام القوة بينهما. فالتهديد العسكري هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود دولة أخرى وتحرك أسطولها وقيام طائراتها بعمليات استطلاع واستعمال جميع التظاهرات العسكرية التي من شأنها إيقاع الرعب لدى هذه الدولة، وتهديدها بشن الحرب عليها بغية حملها على الرضوخ إلى مطالبها [1].

2-التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

إن توسع مفهوم الأمن ما هو إلاّ نتيجة لظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية تجاوزت التهديدات العسكرية، أي انتقال التهديد من تهديد تقليدي إلى تهديد غير تقليدي. بعبارة أخرى تهديدات غير واضحة المعالم، وهي لا تصدر من وحدات سياسية " الدول" بل هي تهديدات مجهولة المصدر، تعرف هذه التهديدات باللاتماثلية أو اللاتناظرية أو غير المتكافئة وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة. وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة

[1] الموسوعة السياسية، **مرجع سابق**.

للتعويض عن نقص الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى[1].

تميزت التهديدات اللاتماثلية بمجموعة من الخصائص، وهي[2]:

1. أنها من طبيعية غير عسكرية، وشهدت تناميا في فترة ما بعد الحرب الباردة وهددت بالأساس الدول الصناعية التي زال عنها تقريبا خطر الحرب التقليدية (بين الدول).
2. أنها تصدر عن فواعل غير دولية (غير حكومية مما يصعب تحديد مصدرها).
3. أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل (الأقاليم، الدول، المجتمعات والأفراد)
4. أنها مرتبطة بالجنوب (أو آتية من الجنوب) بعد زوال الخطر الشيوعي. وهذا ما يقود إلى القول بأن الثنائية القطبية للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة إنما اتجاهها هو الذي تغير، فإن كان في الحرب الباردة " شرق/ غرب" فإنه من بعدها أصبح " شمال / جنوب".
5. أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا، فإن كان التهديد عادة معرف ويلحق ضررا مباشرا، فإن الخطر على خلافه " ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه".

في هذا الموضوع سيتم اعتماد التصنيفات الحديثة؛ فهي التي تخدم الدراسة لاسيما التهديدات اللاتماثلية، بحكم هي من ضمن التهديدات الأمنية التي كان لها الأثر البالغ على المنطقة المغاربية.

ويمكن القول أن التحولات التي مست موضوع الأمن قد أحدثت تغيرا على مستوى مفهوم التهديدات الأمنية حيث انتقلت التهديدات من تهديدات عسكرية صلبة تمس الدول كوحدات تحليل إلى تهديدات لينة تمس القطاع الاقتصادي، البيئي، المجتمعي والسياسي، مما يستدعي كذلك إيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها، حيث أن التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون مجديّا إلاّ إذا تم تحديد مصدر التهديد، طبيعته، بنيته وكذا درجته.[3] وتختلف طريقة التعامل مع التهديدات الأمنية حسب قدرات الدولة ومكانتها في النظام الدولي.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

انطلاقا من التعريفات السابقة للتهديدات الأمنية، يمكن استخلاص ما يلي:

1. أن التهديد يعبر عن نية إلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن.

2. يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع وهو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد.

3. تتعدد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها) ومصادره (من داخل وخارج الدولة) ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومعقد.

4. يتداخل ويتفاعل التهديد في البيئة الراهنة مع عدّة تهديدات أخرى.[1]

المبحث الثاني: التهديدات اللاثماثلية

هناك العديد من التهديدات الاتماثلية التي تعترض أمن المنطقة المغاربية. وتزايد حدة خطورة كل منها خاصة في السنوات الاخيرة؛ حيث تفاقمت هذه التهديدات في العالم ككل وفي المنطقة المغاربية بدرجة أكبر كونها منطقة عبور إلى الدول المجاورة. وسيتم تفصيل ذلك من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة

أصل الكلمة (رهب) ثلاثية الوزن، وتشير إلى الذعر والفزع والخوف وذكرت كلمة (رهب) ومشتقاتها في القرآن الكريم (12) مرة. قال تعالى:

« اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ »[2]

يشير مصطلح الإرهاب في المعاجم العربية إلى الرعب والخوف، ويعرف معجم الرائد المصطلح "رعب تحدثه أعمال العنف مثل القتل وإلقاء المتفجرات، وذلك بهدف إقامة سلطة أو

[1] **المرجع نفسه.**

[2] سورة القصص، الآية 32.

تفويض سلطة أخرى"[1]. ويعرف القاموس السياسي الإرهاب على أنه:" محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية والإرهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها "[2].

يعرف الإرهاب عند الفقيه الغربي سالدانا Saldana – أستاذ القانون الجنائي بجامعة مدريد– بأنه: " في مفهومه العام بعلم الإجرام كل جنحه أو جناية ، سياسية أو اجتماعية، يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث ذعر عام ويخلق بطبيعته خطرا عاما" [3].

فالجماعات الإرهابية هي نوع من الفواعل الدولية غير الحكومية، والتي تتميّز بحقيقة أنها تستخدم العنف كأسلوب أساسي في ممارسة النفوذ. الإرهاب كان معروفا بشكل جيّد حتى في العصور القديمة كما هو واضح من حملة الاغتيالات التي قامت بها جماعة سيكارى Sicari (سميت باسم الخنجر القصيرة أو السيكا). ويشير الإرهاب السياسي إلى « استخدام أو التهديد باستخدام العنف من قبل أفراد أو جماعات مع سبق الإصرار من أجل الحصول على هدف سياسي أو اجتماعي من خلال تخويف جمهور كبير يتخطى الضحايا المباشرين »[4]

لقد انتشرت الجماعات في جميع قارات العالم، وارتبطت بتجارة السلاح وتهريب المخدرات وجماعات الجريمة المنظمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنطقة المغاربية عرفت تدهورا خطيرا بعد اندلاع الثورة في ليبيا مع انتشار الأسلحة في كل مكان، ما أدى إلى توظيفه في مطالب فدرالية والمشاركة في السلطة مثل ما حدث في مختلف القبائل في ليبيا. كما أدت الفوضى الأمنية في المنطقة إلى تهريب السلاح من ليبيا إلى مالي والنيجر واستعماله من طرف الجماعات المتطرفة في دول الساحل.

---

[1] أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث 2007، ص18.

[2] **المرجع نفسه**، ص18.

[3] طارق إبراهيم الدسوقي، **الأمن السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2010، ص417.

[4] Shannon L. Blanton, charles w, Kegley, jk، **السياسة العالمية التوجيهات والتحولات**، تر: (منير بدوي غالب الخالدي) ، الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2018، ص293.

كل هذه الظروف أدت بالدول المجاورة إلى أخذ الحيطة والحذر وتكبدها خسائر مادية واستنفار أمني على حدودها من بينها الجزائر التي ترى بأن الدولة اليوم حتى ولو كانت قادرة على الحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي إلاّ أنها لا تستطيع تحقيقه على المستوى الخارجي؛ لأنها خاضعة لمنطق إقليم يجعلها تتأثر بالأحداث المحيطة بها والتي تعنيها بدرجة كبيرة، لذلك فمن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات [1]واضطرابات، ويمكن للأمور أن تتطور إلى حد زعزعة أمنها نتيجة لما تفرزه الأحداث الإقليمية.

في هذا الإطار فإن النزاع في مالي لم يخرج عن هذه القاعدة، حيث أن تأثيراته لم تقتصر على الفضاء المالي بل تعدت إلى فضاءين تنتمي إليهما مالي وهما غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي وقد تأثرت الجزائر أيضا بذلك؛ فقد أشارت مصادر أمنية إلى عملية توقيف أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الحدود، تغير في طبيعة الأسلحة التي تسوق في الجزائر من الأسلحة الخفيفة الى رشاشات من مختلف الأنواع، وهو ما أدى إلى زيادة التخوف من وصول هذه الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة الجنوبية الشرقية خلال عام 2011 وتفكيك عشرة عصابات متخصصة في تهريب السلاح على الجزائر، وعن حجز 1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخيرة[2].

أما الجريمة المنظمة فهي إحدى التهديدات الجديدة التي طرحت تحديا كبيرا سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي؛ حيث تعرف حسب المشرع الجزائري بموجب المادة 176 من قانون العقوبات بأنها تكوين جمعية أشرار ومساعدة المجرمين من دون حتى أن يعرف ما المقصود بالاتفاق وكذلك بتجريمه للأنشطة التي تضطلع بها هذه الجمعية من خلال إصداره لسلسلة من النصوص المتعلقة بهذه الأنشطة منها: قانون رقم 09-03 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتضمن قمع جرائم مخالفة أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال أسلحة كيماوية وتدمير تلك الأسلحة، وقانون رقم18-04 مؤرخ في 2004/12/25 يتعلق بالوقاية من

[1] بلال صياد،" التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية **الراهنة**"، **مجلة روافد** المجلد 3، العدد الأول، جوان 2019، ص ص، 151-152.

[2] **المرجع نفسه**، ص152.

المخدرات والمؤثرات العقلية وقانون رقم 01-05 مؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها .

عموما الجريمة المنظمة هي " الجريمة التي ترتكبها منظمة إجرامية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر أنشأت بقصد ارتكاب جرائم معنية بنحو مستمر وباعتللربح [1] أي أن الهدف هو جني المال عكس الإرهاب الذي غايته وهدفه هو هدف سياسي ينجر وراء غايات مستترة .

إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود باتت تشكل إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية، كما أنها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني. فضلا عن كونها تهدد الأمن الوطني والاستقرار الدولي. ومن بين الخصائص الجوهرية التي تطبع ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، أنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى.

كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة على عدة تقاليد ومنها: البناء الهرمي لتشكيل العصابات الولاء والطاعة للرؤساء، تقسيم مناطق النفوذ. ويشكل الانفلات الأمني التي يشهده المغرب العربي أحد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، حيث تجارة المخدرات تعرف رواجا كبيرا لاسيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين الكوكايين... من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي.

أضف إلى ذلك، أن الجماعات الإرهابية في المغرب العربي تستند في أنشطتها وعملياتها الميدانية على تحالفات مع فواعل أخرى غير دولاتية، ومن أبرزها تنظيمات الإجرام المنظم بهدف التعاون والحماية المتبادلة، التأمين، الدعم الوظيفي المتبادل. فالجريمة المنظمة تمول وتموّن

[1] عيسى بن عمر الحاج، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا وإقليميا، **رسالة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجلفة ،2011)، ص 16.

الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرق ومسالك التهريب لها.[1] وهو الأمر الذي يساهم في تعقيد الوضع الأمني في المنطقة خاصة بانتقال جماعات الجريمة المنظمة من جرائم اقتصادية إلى جرائم سياسية بالتحالف مع الجماعات الإرهابية مثلما حدث في مالي الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في المنطقة نظرا لضعف الدول الساحلية عسكريا، إداريا، جمركيا لمنع تغلغل منظمات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية وعرقلة تكامل الأدوار بينهما.[2]

المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية وإشكالية اللجوء

ينظر إلى ظاهرة الهجرة على أنها عملية انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي، ولأسباب سياسية أو اجتماعية أو أمنية. وتعد هذه العملية من أكثر الظواهر الإنسانية التي لازمت تطور المجتمعات والحضارات تعقيدا، خاصة بعد ظهور الدولة الوطنية. أما الهجرة غير الشرعية فهي: " حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول في حدود دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك، ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول والخروج منها"[3]

وقد استخدم " هاين دي هاس" Hass تعريفا أكثر إجرائية للهجرة غير الشرعية، فهو يعتقد أن المهاجرين غير الشرعيين هم إما عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة (توظيف غير رسمي) أو طالبي لجوء ولاجئين تقطعت بهم السبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأ دون أن يحصلوا على حق الإقامة،انتظارا لإعادة التوطين أو العودة

---

[1] الطاهر دحموح،"الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد16. أفريل 2018، ص61، متحصل عليه: https://jilrc.com%d8%A7%d9%يوم24.04. 2020، على الساعة 9:00

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،" دراسة شاملة حول التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي (الجزء الرابع)"، متحصل عليه:https://www.politics.com/%d8%b3%d% يوم2020.04.20 على الساعة 10:30

المحتملة إلى بلدهم الأصلي أو مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول إليها "[1]

بناء على ما تقدم، ينظر للهجرة غير الشرعية من زاويتين الأولى هي زاوية نظر الدولة المهاجر منها حيث تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعية، أو من غير هاته المنافذ، أما الزاوية الثانية تعرف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها، حيث تعتبر الهجرةغير الشرعيةمتى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع أو غير مشروع ومهما كان غرضهم طالماكان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة .[2]

أما اللجوء، فهو لغة: من مصدر الفعل لجأ، يقال لجأ إلى شيء والمكان بمعنى لاذ واعتصم به. ويقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت أمر لله وسلمت أمري له ليتولاه، ويقصد باللجوء في القانون الدولي هروب الضحايا من الأخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية، وأول الأماكن التي يلجأ إليها من اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارهاالمفوضة من طرف اتفاقية جنيف بحماية أكثر الأفراد ضعفا، سواء كانوا أسرى حرب أو مدنيين يتعرضون للهجوم.

فاتفاقية جنيف الرابعة والبروتكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977 أعطت تعريف للاجئ بحيث نصت الفقرة الرابعة من المادة 45 من اتفاقية جنيف الرابعة " على عدم جواز نقل أي شخص محمي في المجال إلى بلد يخشى فيه التعرض للاضطهاد بسبب آراءه السياسية أو عقائده الدينية " كما نصت الفقرة 01 من المادة 46 من نفس المعاهدة على حظر النقل الجماعي أو

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم إلى أراضي دولة الاحتلال أو أي دولة أخرى أيا كانت الدعاوى"[1].

وقد أعطى القانون الدولي الإنساني تعريفا يمكن اعتباره شاملا، وهو أن: " اللاجئين هم الأشخاص الذين يعبرون حدود دولهم الأصلية لبحث عن أماكن آمنة لسبب الاستعمال المفرط للقوة بين أطراف النزاع، أو بسبب خوفهم من التعرض للاضطهاد من الأطراف المتنازعة " [2].

أما في المغرب العربي فإن أصل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكلها الحالي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي كأحد نتائج إفرازات الدولة الإفريقية المأزومة؛ بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف وفشل جهود التنمية لاسيما في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء حيث دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر، بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

تعد المنطقة المغاربية من الفضاءات المستهدفة بتوافد الأفارقة خصوصا عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب، حيث تم إحصاء أكثر من 53 جنسية لمهاجرين قادمين من الدول الإفريقية، استمر هذا التوافد لسنوات عديدة عبر مسالك في جنوب الصحراء تلتقي بمدينة لاغوس جنوب غرب نيجيريا، وصولا إلى كانوا سيكوتو في شمالها ومنها إلى منطقة تمنراست جنوب الجزائر ومن هناك يتشتت المسافرون باتجاه الشمال. أما الطريق الثاني فيمر من مالي، انطلاقا من باماكو في الجنوب مرورا بموبتي وتيساليت، ومن ثم إلى برج باجي مختار، وبعدها إلى نقاط مركزية في تمنراست وغرداية بوسط الجزائر.

أما الطريق الشرقي فيمتد عبر طرق عديدة من تشاد ونيجر والسودان، وصولا إلى ليبيا، ومن ثم يتفرع المهاجرون عبر طرق إما للمكوث أو الوصول إلى الشمال الليبي، وعبور البحر نحو

---

[1]محمد بلمديوني، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد17. جانفي2017، ص ص161-163، متحصل عليه: https://www.asjd.cerist.dz/en/article/73742. يوم 2020.07.01 على الساعة 15.05.

[2]**المرجع نفسه.**

ايطاليا في حين يمتد الطريق الغربي من مالي إلى موريتانيا عبر الساحل الغربي، وصولا إلى مناطق مختلفة بالمغرب، للبحث عن فرص لعبور إلى اسبانيا.[1]

لكن في السنوات الأخيرة بات توافد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير مقتصر على دول الجوار من الساحل الإفريقي، وذلك بحكم أوضاع وتعقيدات البيئة الأمنية بكل مستوياتها في هذه الدول، حيث شكل القرب الجغرافي عاملا محفزا لأعداد كبيرة من الأشخاص للانتقال إلى دول المغرب العربي، بالرغم من الظروف الطبيعية القاسية التي تصاحب تنقلهم، والتي ساهمت في مرات عديدة في هلاك عدّة مهاجرين نتيجة التيه والعطش، لكن ذلك لم يقف حاجزا أمام رغبة هؤلاء في الانتقال نحو ضمان ظروف عيش أحسن، إما بالاستقرار في هذه الدول أو بالتوجه عبرها إلى دول أوروبا.[2]

إن استقرار المهاجرين في دول المغرب العربي عادة ما يأتي في المرحلة التي يفشلون فيها من العبور، والاجتياز إلى الضفة الأخرى، ما يجعلهم ينضمون إلى جماعات المهاجرين المتزايدة في المنطقة حيث تشير تقديرات عديدة إلى أن أكثر من 100 ألف من المهاجرين من بلدان افريقية يقيم في كل من الجزائر وموريتانيا، في حين تأوي ليبيا حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، ويقل العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب.

بالنظر إلى الوضع الحالي للدول المغاربية، والذي يتسم بعدم الثباتنتيجة التحولات البنيوية وإفرازات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول، خاصة في ليبيا فإن يقود للقول بأن حركة الهجرة غير شرعية تتجه نحو تزايد مستمر، ويمكن أن تشكل معضلة أمنية حقيقية للشركاء المغاربة من جهة، وفي علاقاتهم الأمنية مع دول جنوب المتوسط، والتي عادة ما تعتقد أن هذه الدول لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة. بالإضافة إلى تجليات تحدى ظاهرة الهجرة غير شرعية واللجوء كأحد القضايا الإنسانية التي تستثمر في الوضع الأمني في المنطقة.

---

[1] سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، **رسالة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2016) ص110، متحصل عليه: https://ds.univ.oran2.dz=8443/bitstrean/123456789/1089/1/ يوم 5 .2020.07 على الساعة 14:12

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 110- 111.

إلاّ أن الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، حيث عادة ما يلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى تقديم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة غير الشرعية يعود إلى العامل الاقتصادي، على عكس اللجوء الذي تتعدد العوامل المسببة فيه وفي مقدمتها الحالات اللاشعورية بالأمن، نتيجة الحروب والنزاعات والاضطهاد الذي يقع على الأفراد والجماعات [1].

وبالتالي، فإن استمرار تدفقات الهجرة غير شرعية واللاجئين على حدّ سواء أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض، الانتماء) وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة (الإرهاب، الجريمة المنظمة) نتيجة الاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، وحتى التي يجدونها في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية.

يمكن تلخيص الاعتبارات الأمنية لهذه الظاهرة كالآتي:

* إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار الغربية، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خطر على عناصر الهوية الوطنية.
* انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا، نتيجة ميل البعض منهم إلى ممارسات غير أخلاقية وغيرها.
* إمكانية استغلالهم أو الاختلاط بهم من طرف الجماعات الإرهابية، وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية.
* الحساسيات الدبلوماسية الناجمة عن الظاهرة سواء من الجانب الأوروبي من جهة أو مع الدول الإفريقية من ناحية أخرى، مثلما حدث مؤخرا بين الجزائر والنيجر نتيجة رفض دولة النيجر لظروف إقامة رعاياها داخل التراب الجزائري، ومطالبة السلطات الجزائرية بترحيلهم.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص111- 112.

وقد يمتد ذلك أحيانا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغاربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما وقع بين الجزائر والمغرب.

* نزوع اللاجئين إلى تأجيج مشاعر الانفصال نتيجة امتداد الإثنيات ما وراء حدود الدولة، أو القيام بإنشاء جماعات مسلحة، من شأنها تهديد أمن وحدة الدول، مثال حالة الطوارق في دول الساحل وإمكانية انتشار عدوى التذمر والتمرد إلى دول المغرب العربي خاصة الجزائر وليبيا.[1]

المبحث الثالث: التهديدات الثماثلية

لقد تم التطرق فيما سبق- في المبحث الأول- إلى تعريف التهديدات التماثلية التي مست المنطقة المغاربية ولا تزال إلى حد الآن، لذلك سيتناول هذا المبحث ثلاث أزمات تمس بالأمن الجزائري والمغاربي وتهدده، وهي الأزمة في مالي، الحرب في ليبيا، أزمة الصحراء الغربية.

المطلب الأول: الأزمة في مالي

تعود جذور أزمة مالي الرئيسية المتمثلة بمشكلة الطوارق* إلى شهر جانفي 1963، حيث انطلقت حركة تمرد الطوارق* من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة وجمال ومنذ ذلك التاريخ تعيش مالي الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها مع المجموعات المسلحة الطوارقية. وفي عام 1990 قال قائد سرب المظليين في أثناء عملية للجيش المالي في الشمال: " أن إبادة الطوارق هي الحل، لقد جئت إلى هنا لأستقر لا لأضيع ذخيرة بلادي" وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولا إلى تمرد عام 2006 حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناء عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعا، وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدّة برامج تنمو في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها كانت دائما مناطق منسية وخارجة عن حسابات

[1] **المرجع نفسه**، ص112.

*تنظر العديد من المراجع أن كلمة طوارق مشتقة من كلمة توارك أي التاركون باللغة العربية كما تشير مراجع أخرى إلى أن كلمة طوارق من أصل كلمة توارق نسبة إلى مدينة تارقة التي تعني في لغة الطوارق الساقية في منطقة فزان جنوب ليبيا وهي المنطقة التي ينحدرون منها، كما يطلقون على أنفسهم الرجال الزرق أو الرجال الملثمون.

السلطة المركزية في باماكو، ثم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف.[1]

ثم قامت بعض الجماعات المتمردة –التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها– بتجديد أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات التي شنتها " الحركة الوطنية لتحرير أزواد• " على عدد من المدن المالية يوم 17 فيفري 2012، وهي مناكا الموجودة على الحدود النيجيرية وتسالت على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظتي كيدال وغاو، وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق[2].

نتيجة للانتصارات التي حققتها الحركات الانفصالية المسلحة المدعومة بالحركات الجهادية في الشمال أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزوادعن استقلال دولة أزواد في 16 أفريل 2012[3] متخذة غاو (Guo) عاصمة لها، مع تشكيل مجلس انتقالي يضم 28 عضوا تحت رئاسة بلال آغا الشريف المنتمي لقبيلة الايفوقاس، وتنصيب آغ ناجم الضابط السابق في كتائب القذافي كوزير للدفاع، وقد وجدت الحركة نفسها في عزلة، حيث لم تعترف بها أي دولة في العالم للعديد من الاعتبارات الإقليمية والدولية.[4]

---

[1] حافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد422. أفريل2014، صص66،65، متحصل عليه:
https=//arabsfordenocracy.org/libary-ofdemocracy/studies-and-research/item/يوم2020.06.12على الساعة 22:14

•كلمة أزواد بلغة الطوارف أقرب إلى كلمة، أزكاع أو أزقاع بلغة الأمازيغ في الجزائر، والتي تعني اللون الأحمر، وهي صفة تميز لون أراضي إقليم الشمال المالي التي يتمركز عليها مختلف قبائل الطوارق.

[2] حافظ النويني، **مرجع سابق**، ص 66.

[3] زكرياء بودن، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها،2010-2014"**رسالة ماجستير**.(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015)، ص80.

[4] **المرجع نفسه**، ص80.

ووقعت مالي التي كانت في السابق نموذجا واعدا للديمقراطية في غرب إفريقيا، في شرك شبكة الإرهابالإقليمي وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، وللأسف فإن قيادتها خضعت إلى هذه الضغوطات، ما أدى عواقب وخيمة على الدولة والمجتمع.

بعد إطاحة أمادو توماني توري، ضغطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " ايكواس" Ecwasالتي كان ينظر إليها في البداية بوصفها الاتحاد المناسب للتوسط في النزاع، على سانوجو للتنازل على السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة ديونكوندا تراورى، ولا تزال الإدارة الجديدة التي تم تعديلها أخيرا عاجزة عن إثبات وجودها سياسيا، كما أن الأحزاب السياسية عديدة ومجزأة ما يعرقل إنشاء جبهة وطنية متحدة تشتد الحاجة إليها في الشمال.

ومع تقدم القوات الثورية جنوبا، توصلت الجماعات المسلحة في تمبكتو وغاو إلى ترتيب مؤقت. وبدأت بإعادة تكوين ديناميكيات السلطة في شمال مالي، وهي العملية التي تستمر في التوسع والتطور، وقد استفادت جماعة أنصار الدين، القوة الرائدة حتى الآن إلى أقصى حد من هذه المواءمات.[1]

لذلك يمكن القول بالانتقال الدائم لفشل دولة ما وهشاشتها إلى دول الجوار أولا؛ حيث تشير التقديرات إلى أنه نحو 80 % من تكاليف الفشل تتحمله البلدان المجاورة.

المطلب الثاني: الحرب في ليبيا

اندلعت الثورة الليبية في 17 فيفري عام 2011 على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية بسبب سوء الأوضاع المعيشية، وقد تأثرت بموجة الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي مطلع عام 2011 وخاصة الثورة التونسية وثورة 25 جانفي المصرية اللتين أطاحتا على التوالي بالرئيس التونسي بن علي والرئيس المصري مبارك.

قامت مظاهرات في 15 فيفري إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصروهم لتخليصه، وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله. وتلتها يوم

[1] أنوار بوخرص، **مرجع سابق**، ص ص 7-8.

16 فيفري مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرحيان وازدادت الاحتجاجات في 17 فيفري 2011 على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية.[1]

لقد بدأت الاحتجاجات في ليبيا بطابعها السلمي في شكل مظاهرات شعبية غير أن طبيعة النظام والدولة في ليبيا القائم على نظام القبيلة والعشائر في ظلّ غياب شبه تام للمؤسسات الدستورية والقانونية والأجهزة الأمنية، دفع بهذه الاحتجاجات نحو مسار العنف والاقتتال بين معارضي معمر القذافي ومؤيديه وفي هذه المرحلة لعبت العصبية والانتماءات القبلية دورا كبيرا في الصراع، حيث أن القبائل الموالية للقذافي اصطفت من وراءه وعائلته في مواجهة القبائل المعارضة، وهو ما أدخل ليبيا في حرب وحالة من الفوضى والانفلات الأمني الكبير الذي شكل تهديدا على أمن الأفراد في ليبيا وحتى على المستوى الإقليمي لها.

وهو ما عجل في التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية مما جعل مجلس الأمن في 26 فيفري 2011 يتبنى القرار " 70 19 " الذي يقضي بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي[2].تلاه في 02 مارس 2011 قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية ليبيا داخل الجامعة، ثم إعلان محكمة الجنايات الدولية في 03 مارس 2011 إجراء تحقيق في ارتكاب معمر القذافي جرائم ضدّ الإنسانية لتصدر بعد ذلك مذكرة توقيف في حقه في 27 جوان 2011، وقد بدأت العمليات العسكرية في ليبيا في 19 مارس 2011 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تحت راية حلف الشمال الأطلسي تنفيذ القرار ألأممي 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011.

---

[1] عباس كفاح رمضان الحمداني، **اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 33، مارس 2014، متحصل عليه:
https://search.emarefa.net/or/detail/Bun-373042/يوم 09 .06. 2020 على الساعة 30: 21

[2] ابراهيم حادي، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"،المجلد التاسع، العدد2، سبتمبر 2018، ص442، متحصل عليه: https://www.asjp-cerist.dz/en/article/64407 يوم 06.06. 2020 على الساعة 20: 14

تسارعت الأحداث وتطورت الأزمة وزادت حدّة ودموية خاصة بعد التدخل الخارجي كطرف في الصراع في ليبيا ضد نظام معمر القذافي الذي وجد نفسه مضطر إلى الهروب والاختفاء بعد الخسائر الكبيرة الذي تعرض لها من وراء قوات التحالف الدولي فتمت مطاردته إلى مدينة سرت مسقط رأسه إلى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011، ومعه ابنه المعتصم ليلقى مصرعه بعد ذلك على يد معارضيه. وبهذا تدخل ليبيا مرحلة جديدة من الصراع والفوضى واللاّأمن مجسدة حالة من الفشل الدولاتي التي أصبحت تعيشه ليبيا اليوم في ظل غياب مؤسسات الدولة وسلطة حاكمة تمارس سلطتها على كامل التراب الليبي [1]، وأصبحت الأزمة الدستورية في ليبيا قائمة على أبعاد الصراع بين المكونات السياسية حيث شهد الإعلان الدستوري المؤقت لثورة 17 فيفري الليبية سبعة تعديلات دستورية مما أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية. كما نتج عنه اهتزاز في الإطار الدستوري للدولة .[2]ومن أهم أطراف الصراع المحلين للأزمة الليبية:

1. قوات خليفة حفتر المدعمة من السعودية، مصر، الإمارات بحيث أن هذا التحالف الثلاثي يقوم بتقديم الدعم العسكري والمالي بشكل مستمر.
2. حكومة الوفاق بقيادة (فائز سراج) المدعمة من تركيا عسكريا بشكل مباشر. ويوجد كذلك الدعم القطري الذي يتخذ غالبا شكل الدعم السياسي والاقتصادي، إلاّ أن هناك العديد من الدول الأوروبية التي تقوم بدعم كل طرف من أطراف الصراع إلاّ أن دورها ثانوي.

من الواضح أن الصراع في ليبيا ازداد تعقيدا خلال العام الأخير، كانعكاس طبيعي لزيادة عدد اللاعبين الدوليين المؤثرين في هذا الصراع، مع رغبة كل لاعب بأن يفرض رؤيته التي تحقق مصالحه في ليبيا عن طريق الفاعل المحلي الذي يدعمه.

بالنظر إلى الواقع الميداني، يمكن القول أن الدعم التركي الذي ازدادت كثافته منذ مطلع 2020 ساهم بشكل كبير في تعديل موازين المعركة لصالح حكومة الوفاق الوطني الليبية، وهذا بطبيعة الحال

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص،442-443.

[2] علي محمد فرج النحلى، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011"، **مذكرة ماجستير**. (كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص46، متحصل عليه:https://meu.edu.jo/librarythese/5c23232c4194e84-1.pdf يوم 06.7. 2020 على الساعة 13:15

يجعل التكهن برد فعل معين من قبل المحاور الأخرى المساندة لقوات " حفتر" أمرا بديهيا. وبالتالي قد تتجه البلاد إلى موجة جديدة من الصراع تكون أكثر حدّة من الموجات السابقة، سيكون مسرحها الأساسي الساحل الشمالي الليبي ووسط البلاد والساحل الغربي أيضا.

من غير المرجح أن تفلح الجهود الأممية على المدى القريب والمتوسط في وضع حد للنزاع الدائر في ليبيا، في ظل عدم تجاوب الأطراف الدولية المؤثرة والداعمة للفرقاء الليبيين، ونزوعها للخيار العسكري لتعظيم المكاسب قبل التوجه إلى طاولة المفاوضات مما يجعل الانقسام الجغرافي لأراضي ليبيا مرشحا للاستمرار لفترة ليست قصيرة.[1]

أما بالنسبة للموقف الجزائري من الأزمة الليبية، وبحكم وزنها داخل المحيط الإقليمي لليبيا ولها حدود مباشرة معها، وإدراك الجزائر بأن الأزمات التي تشهدها دول الجوار تعتبر مصدرا للتهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل كل ما توفره هذه البيئة غير المستقرة من جو مناسب لتنامي مختلفالأخطار والتهديدات، سواء تهديدات الإرهاب والجماعات المسلحة، أو تهديدات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: النزاع في الصحراء الغربية

تتميز منطقة الصحراء الغربية بأنها ذات بنية عشائرية مختلطة بين العرب والأمازيغ. وعلى الرغم من الهجرات البشرية المتعاقبة على المنطقة لم يتمكن أي طرف من إقامة سلطة مركزية على هذه الصحراء التي ظلت تستوطنها قبائل بدوية كانت تقوم بعقد اتفاقيات تتعدد بتعدد الجهات والزعامات والأطراف دعما لهذه السلطة أو المهادنة في دول الجوار.

مع بروز ظاهرة الاستعمار استطاعت الإمبراطورية الاسبانية أن تستعيد موقعها على الشواطئ المقابلة لجزر الكناري بمنطقة الصحراء الغربية في خضم صراع أوروبي محموم على اقتسام المنطقة. وفي مؤتمر برلين (1884– 1885) أقرت الدول الأوروبية بسيادة اسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي ستعلنها مدريد في وقت لاحق محافظة اسبانية لتقييم بها سلطة محلية.

[1] فراس قحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل. **جسور للدراسات**، أفريل 2020، متحصل عليه: https//jusoor.com/details/%D8AE%D8%B1%D9u% يوم 25.06. 2020 على الساعة 00: 19

غير أن الاسبان اكتفوا في البداية بالتحصن داخل مراكز معزولة على الشواطئ تأسست فيها لاحقا مجموعة من مدن الصحراء مثل " الداخلة "و(الكويرة) الأمر الذي سيشكل متنفسا لحركة المقاومة على كامل الامتداد الصحراوي في المغرب وموريتانيا والجزائر[1]، وتحت تأثير ضربات المقاومة التي كانتتفاجئ جيشي الاحتلال الاسباني والفرنسي مما جعل العلاقة بين المستعمرين يسودها التوتر والصدام أحيانا، واعتراف فرنسا منذ 1900 بسيادة اسبانيا على الصحراء الغربية واتفاقهما سنة 1932 على ضم مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب أي (منطقة الصحراء الغربية إلى التراب الاسباني).

بعد أن بدأت تتضح مسارات الاستقلال في المغرب وموريتانيا في عامي 1956 و1958 حاولت اسبانيا التي كانت قد فقدت مستعمراتها في العالم الجديد (الأمريكيتان) أن تتشبث بوجود معزول في الصحراء الغربية عزز أملها فيه نجاح الجيشين الاستعماريين المتحالفين (الفرنسي والاسباني) في القضاء على جيش التحرير في الصحراء سنة 1958.

اخضع الاسبان المنطقة الصحراوية لتقسيمات إدارية استهدفت عزل الإقليم الصحراوي عن محيطه الجغرافي في المغرب وموريتانيا والجزائر، غير أن عوامل التاريخ والجغرافيا كانت ضد المشروع الاسباني في الصحراء، فقدت قوى مطلب الاستقلال في الصحراء بفعل عوامل أهمها استقلال المستعمرتين الفرنسيتين الجارتين: المغرب وموريتانيا وانتصارات الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي وخسارة الحركة الاستعمارية لموقعها لصالح حركات التحرر على المستوى العالمي.

في 10 ماي 1973 تأسست " الجبهة الشعبية " لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" البوليساريو" لتبدأ العمل العسكري بعد عشرة أيام من تأسيسها، مما دفع الاسبان إلى الإعلان في السنة الموالية عن عزمهم تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء خلال الأشهر الستة الأولى من عام 1975. وفي هذا الإطار أجرت الحكومة الاسبانية لقاءات في سبتمبر 1975 مع

[1] قضية الصحراء الغربية، متحصل عليه:
https://www.aljazera.net/encyclopedia/issues/2015/11/ يوم06.27.2020 على الساعة 33: 11

البوليساريو، كان موضوعها الاستقلال ومستقبل العلاقات. ثم عقدت في الشهر الموالي(اتفاقية مدريد) مع المغرب وموريتانيا والذي تتخلى بموجبه عن إدارة الصحراء لصالح البلدين[1].

وفي هذه الأثناء كانت الأطراف المطالبة بالصحراء تستعد للحصول عليها كل بطريقته؛ فالبوليساريو تكثف نضالاتها بنسف وتدمير محطات الحزام الناقل للفوسفات وتأجيج المظاهرات المطالبة بالاستقلاللتعم المدن الصحراوية، بينما اتجه المغرب وموريتانيا إلى محكمة العدل الدولية التي أعطت في أكتوبر 1975 رأيا استشاريا حول طبيعة روابط البلدين مع المجموعة الصحراوية فسره كل طرف لصالحه.

غير أن المغرب بادر بإعلان تنظيمه " المسيرة الخضراء" باتجاه منطقة الصحراء في 16 أكتوبر 1975، أي في نفس اليوم الذي صدر فيه رأي محكمة لاهاي، وهو ما سرع بإتمام اسبانيا لانسحابها عام 1976 والإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية بمباركة ودعم من الجزائر التي أعلنت رفضها لاتفاقية مدريد. وهكذا تحولت تصفية الاستعمار في الصحراء من حل لمشكلة الإقليم إلى تفجير لصراع محتدم بين الجيران الأشقاء[2].

لم تغادر اسبانيا الصحراء الغربية إلاّ بعد أن زرعتها ألغاما وخلافات تغذيها صراعات الأمس ومصالح اليوم ومطامح المستقبل؛ فالمغرب الذي ورث عن الاستعمار حدودا يعتبرها تآمرية على أرض المملكة التاريخية باقتطاع تندوف للجزائر وكل أراضي موريتانيا المستقلة، لا يمكن أن يفرط في إقليم الصحراء الذي يمكنه من أحد وأكثر السواحل ثروة سمكية في العالم، ويجعله يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات بالإضافة للنفط والغاز.

أما الجزائر ذات النظام الجمهوري والتوجه الثوري ترى في ضم إقليم الصحراء إلى المملكة، التي تصفها بأنها ذات أطماع توسعية، وسبق وأن خاضت معها " حرب الرمال" 1963 على السيادة في منطقة تندوف بعد استقلالها بعام واحد. لذلك فإن الجزائر رأت نفسها معنية بتطور النزاع، وكان خيارها الأفضل هو تبني أطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي والتشبث بمبدأ استقلال الصحراء الغربية فقررت دعم البوليساريو عسكريا ولوجستيا.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه**

أما موريتانيا التي أعلنت على لسان أول رئيس لها المطالبة بالصحراء الغربية سنة 1957. أي قبل أن تحصل على الاستقلال عام 1960، فإنها رأت في ضم نصيبها من الصحراء (واد الذهب) تحقيقا لبعض مطالبها، وإبعادا لخطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبة القديمة بضمها وإن كانت ستخسر صداقة الجزائر حليفها الأسبق الذي قدم لها الدعم الاقتصادي والسياسي[1]..

بالنسبة للبوليساريو، فإن الصحراء ليست " أرضا بلا مالك " كما كانت تزعم اسبانيا أيام الاحتلال، بل أن الصحراويين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها، والصحراويون الذين أخرجوا الاسبان بقوة السلاح قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم.

وهكذا أعلنت البوليساريو يوم 26 فيفري 1976 تأسيس (الجمهورية الصحراوية الشعبية الديمقراطية) التي ظل مقرها قائما في تندوف، وشكلت في مارس 1976 أول حكومة صحراوية. إلا أنها لم تلق اعتراف الأمم المتحدة لكنها نالت اعتراف بعض الدول الإفريقية.

خلال الفترة الممتدة ما بين مارس و أوت 1980، بنى المغرب جدارا أمنيا لصد هجمات جبهة بوليساريو على المناطق التي يسيطر عليها في الصحراء، والتي سميت المثلث المقيد (السمارة والعيون وبوجدون) لكونها حاضنة لأضخم معدن فوسفات في العالم، ومأهولة بغالبية سكان المنطقة غير أن استنزاف قوة الجيشين (المغربي والصحراوي) في هذه المرحلة وانتهاء الحرب الباردة وثنائية القطبين مهدت للمرحلة الثانية التي بدأت عندما وقع المغرب مع البوليساريو على " اتفاق المبادئ" مما قاد إلى توقف الحرب بينهما 1991 عقب التوصل لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدّة، مع التوجه للبحث عن حلول سياسية للنزاع.[2]

[1] **المرجع نفسه**

[2] **المرجع نفسه**.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم في ثنايا الفصل، يمكن القول أن بناء تفسير نظري لواقع التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية ينطلق من نية الحاق الأذى والضرر ليصل لمرحلة يبلغ معها تعارض المصالح والغايات القومية لمرحلة يتعذر معها تحقيق الأمن. كما يتعلق التهديد بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا له؛ على اعتبار أن الأمن يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة، حيث لم تعد المنطقة المغاربية لها القدرة في الوقوف أمام ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية واشكالية اللجوء، بل لابد من تكثيف الجهود الدولية لتصدي لتك التهديدات.

وقد مثلت الأزمة الليبية والمالية والنزاع فيالصحراء الغربية نقاط تحول محورية تهدد الأمن الإقليمي جراء التحولات التي مست المنطقة. وقد أثرت بشكل سلبي على أمنها واستقرارها، وهو ما جعل المنطقة أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية وغياب الأمن.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الجزائرية

لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي

في ظل تنامي التهديدات، وبهدف إيجاد آلية لمجابهة الأزمات التي تمر بها المنطقة المغاربية ودول الجوار الإفريقي وتحقيق السلم والأمن في المنطقة، سعت الجزائر إلى تبني استراتيجية شاملة متكاملة الأبعاد جسدت من خلالهاالمقاربة الجزائرية التي ظلت الجزائر وفية لها منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال، والتي تعاملت بها مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية القائمة في مجملها على مبدأين أساسيين هما: عدم التدخل الخارجي في شؤون الدول التي تشهد حالة من الصراع أو الأزمة. ورفض استخدام القوة في حل الأزمات والاحتكام إلى الحلول السلمية المبنية على الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف. وهو ما سيتم تفصيله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي

المبحث الثاني: سياسات التعاون الأمني الإقليمي

المبحث الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي

سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى ايجاد آلية لمجابهة الأزمات التي تمر بها المنطقة المغاربية ودول الجوار الافريقي من أجل تحقيق السلم والأمن في المنطقة. لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، ثم الوساطة الجزائرية في حل النزاعات والدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. وبشكل عام يمكن القول إن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعةالمخاطر والتهديدات التي تواجهها[1].

إن العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه. وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى[2].

[1] صالح زياني،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي لتهديدات العولمة "، **مجلة المفكر**، العدد5 ، مارس 2018، ص290.

[2] **المرجع نفسه.**

عقيدة الجزائر السياسية والأمنية تقوم على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت، وهي[1]:

- الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة).
- الانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ورفض التدخل الأجنبي.
- عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1976و1973 ضد إسرائيل).
- رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية ومساندة حركات التحرر.
- عدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات.
- أمن غير منقوص لكل الدول ونظام أمني خاص بكل دولة واستقلال أمني بعيدا عن أية دعم خارجي أو وجود أجنبي. لذلك رفضت الجزائر في 2013 طلب روسيا منحها تسهيلات على أراضيها بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة رفضها بمبدئي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط والولايات المتحدة على أساس هذه المبادئ ولا سيما منها رفض المظلة الأجنبية، حددت الجزائر الوضعية الإستراتيجية لجيشها، إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها لدرء العدوان وليس الاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود، واستقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية، أو اتفاقيات دفاعية لضمان أمنها القومي .

من جهة أخرى، يعد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجه الأساسي لسلوكها السياسي، فعلىأساسه رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن

[1] عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية : ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات،2 ماي2018،متحصل عليه: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.htme يوم 02.03. 2020 على الساعة 30: 10.

ومالي، وإن كان موقفها تطور بعض الشيء في الحالة الأخيرة وعلى أساسه أيضا رفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أجل إنشاءها إلى أجل غير مسمى، محذرة من عسكرة العلاقات العربية البينية. وباسمها رفضت الانضمام إلى " التحالف الإسلامي ضد الإرهاب". (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية).

تحرص الجزائر على الأمن الإقليمي المغاربي، إذ تكرس له إمكانيات أكبر بكثير من غيرها، بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجيما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاما بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيا وعسكريا. فعلى الرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات فإنها تبذل "مجهودا حربيا" ضخما من حيث العدة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلا عن المساعدات التي تقدمها لهم .[1]

الجدول رقم (01) يوضح إنفاقالجزائر العسكري 2010- 2016 (مليار دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603

يفسر المجهود الحربي المعتبر أهمية إنفاق الجزائر العسكري المرتفع، والذي تضاعف بين 2010 (5.313 مليار دولار) و2016 (10.654 مليار دولار) ويعود تسلحها القوي خلال السنوات الأخيرة إلى تمسكها باستقلالها الأمني وإلى عوامل بنيوية أخرى(تأخر متراكم في برامج تسلحها لأسباب داخلية) وطارئة، لكنها تتجه هي الأخرى لتصبح بنيوية؛ والمتمثلة في القلاقل الأمنية في بيئتها الإقليمية، (الأزمتان الليبية والمالية)، علما بأن جزء من الأسلحة الثقيلة، مثل المقاتلات يستخدم في مراقبة الحدود، وبذلك تعتبر الجزائر أهم عامل استقرار في الإقليم المغاربي الساحلي، فهي تدعم سياسيا وماليا وأمنيا وحتى عسكريا تونس ومالي والنيجر وليبيا (تستفيد هذه الأخيرة من الدعم السياسي والأمني)، فحسب تصريحأحمد أويحي الوزير الأول الجزائري السابق على هامش القمةالإفريقية المنعقدةفي أبيدجان، في أواخر نوفمبر 2017، قدمت الجزائر مساعدات في إطار محاربة الإرهاب، لدول الساحل(مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينافاسو) وبلغت

[1] **المرجع نفسه.**

مساعدة الجزائر لليبيا أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة، كما قدمت مساعدات مالية لتونس في 2014، بقيمة 250 مليون دولار فضلا عن مساعدات أخرى (منها هبة وقروض رمزية ووديعة لدى البنك المركزي التونسي) منحتها إياها في 2011 عقب رحيل زين العابدين بن علي، إلاّ أن الجزائر تعاني منذ حوالي ثلاث سنوات شحا في الموارد المالية جراء تراجع عائداتها النفطية ما يضع " مجهودها الحربي" إقليميا على المحك.[1]

إلاّ أن هناك تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمني ولكنها تبقى تعديلات هامشية، ويمكن أن تستشفمن خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكلة بعض بناه العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية، وأيضا من خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية أين اتخذت الجزائر قرارات تخالف مبادئها حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر 2012. ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية، كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد، وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي، (ربما يقصد من مشاركتها في هذه الاجتماعات، تجنب سياسة المقعد الشاغر ومحاولة التأثير على كيفيات التدخل وأهدافه).

إن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي لا يمكن الثبات عليه في حال الأزمات مرتفعة الحدّة في دول الجوار (حالة مالي)، فالجزائر تقوم بمساعدة دول المنطقة لتضطلع بنفسها بمهمات الأمن الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي لكن من الصعب تحقيق ذلك نظرا لوضع الدول (ضعيفة ، منهارة) إذ لا يمكن لدول فاشلة محليا أن تنجح إقليميا، من منظور الجزائر لا يعني تكفل دول المنطقة بالأمن الإقليمي رفضا مطلقا لدور القوى الخارجية، فهي تحدد دور أمريكا والاتحاد الأوروبي في مهام معينة(استخبارات، مساعدات اقتصادية ...).

[1] **المرجع نفسه**.

تقوم إستراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة القلاقل المتصاعدةفيتخومهاالجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عموما على مقاربة الأمن من خلال التعاون؛ والتي تعتبرها بديلا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبا لإدارة وتسوية الأزمات، وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور[1]:

- الأول: وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011 والتي وسعتها لتغطي تقريبا كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.
- الثاني: في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيا وماليا (مساعدات وقروض) وأمنيا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن) وحتى عسكريا (مساعداتعسكرية، تسليح، تدريب...).
- الثالث: فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف، ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر، تونس، وليبيا والجزائر، تونس ومصر) للتعاون والتنسيق يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى ومنها مبادرة حول الميدان (الجزائر النيجر، مالي وموريتانيا) التي أطلقت عام 2010.
- الرابع: تسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدّة وساطات في جوارها.
- الخامس: فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي تتوافق هذه المحاور، البدائل والمبادئ المؤسسة لسياستها الخارجية والأمنية، كما تسير كلها في اتجاه واحد وهو تكفل دول المنطقة بأمنها: ذلك أن عقيدة الجزائر الأمنية تستند أيضا إلى مبدأ أساسي، وهو ضرورة اضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنبا للتدخل وسعيا للانعتاق الاستراتيجي.

[1] **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل النزاعات

يقصد بالوساطة سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر، أما الدولة التي تقوم بالوساطة إنما تتدخل من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أطراف النزاع، فبإمكانها تقديم اقتراح باسمها شرطا للحلالاتلزم الأطراف ولا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية.

الوساطة كوسيلة من وسائل حل النزاعات سلميا تتقرر من قواعد القانون الدولي العام، فلا يمكن الرجوع إليها إلزاميا وحتى في اتفاقيات لاهاي لعام 1899و1907 التي نظمت الوساطة وحثت الدول على اللجوء إليها، فليس هناك إلزام على الدول المتنازعة أن تطلب وساطة دولة ثالثة[1].

فيما يلي تخصيص نماذج للوساطة الجزائرية في حل النزاعات، وهي: النزاع في كل من مالي، ليبيا والصحراء الغربية.

أولا/ الوساطة الجزائرية في حل النزاع في مالي:

منذ بداية النزاع في مالي (1963-1961) تبنت الجزائر دور الوسيط بين المتمردين والحكومة المالية في إطار مبدأ وحدة مالي واستقلالها ووحدة الشعب المالي وإبعاد التدخلات الدولية، استطاعت الجزائر أن تصل إلى توافق بين الطرفين ولكن عند التجسيد ظهر الخلاف نتيجة تأثير أطراف خارجية توظف اللاستقرار والتمرد لإدارة مصالحها في المنطقة، فرنسا إحدى الدول التي تتحمل مسؤولية فشل المفاوضات والمصالحة خلال كل تمرد ضد الحكومة المركزية، لم تركز فرنسا على المنظور الإقليمي والواقع المحلي الذي هو الأساسي في أية تسوية دائمة للأزمة في مالي، حاولت الجزائر دعم الحكومة المركزية لإيجادحل سياسي ضمن مبدأ المحافظة على وحدة مالي، تضمنت نتائج الوساطة التي تمت بمالي أو بالجزائر خلال الفترات:

[1] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم-الدبلوماسية والإستراتيجية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2004، ص213.

1994،1990،1968 وخاصة اتفاق 2006 التأكيد على إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية بشمال مالي، تحديد نظام صحي ملائم للسكان، إقامة مجلس جهوي للتنمية، إنشاء صندوق للاستثمار قروض لمشاريع تنموية وتطوير شبكات الطرقات خاصة بين كيدال وبماكو من أجل فك العزلة التي يعاني منها سكان شمال مالي.[1]

كما عملت الجزائر على إيجاد توافق إقليمي أمني في ظل تصاعد الإرهاب في المنطقة من خلال الوصول إلى اتفاق (افريل 2010) بين دول المنطقة (دول الميدان: الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر :(Tamanrasset-based joint operationcommitte CEMOC بهدف التنسيق الأمني والاستعلاماتي. وقدتم في هذا الاتفاق تأسيس قوات أمن مشتركة مكونة من 75 ألف جندي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وأيام معدودة قبل التدخل العسكري الفرنسي في مالي (11 جانفي2013) ثم بالجزائر التوصل لمصالحة بين الحكومة المركزية والمتمردين (22 ديسمبر 2012) والتي تضمنت توحيد حركة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير الأزواد حول مبدأ التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب.

تمثلت خطة الجزائر للتسوية في انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، إنشاء صندوق لتنمية شمال مالي، وضع مخطط لإعادة إعمار المنطقة، التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلفتوجهاتهم وقناعاتهم الدينية وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في حركة الجهاد الإسلامي والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

لكن مرة أخرى لم يتم الاتفاق بسبب قيام فرنسا بالتدخل العسكري، فرنسا كانت تعرف أنه إذا تجسد هذا الاتفاق والحل السياسي معا سيبعدان مبرر التدخل العسكري المبرمج مسبقا.[2]

وهو ما أدى إلى تصاعد التوتر في مالي لدرجة التصفية العرقية مباشرة بعد التدخل العسكري الفرنسي، هشاشة الحكومة المركزية والجيوش المحلية وبالتالي زيادة التمردوالانزلاقات والانقلابات

[1] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالمي العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي الأسباب والأبعاد**. الجزائر: دار هومة، 2017، ص198.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 198، 199.

التي أصبحت السمة السائدة في معظم دول الساحل الإفريقي، تضاعف النزوح واللجوء على داخل وخارج مالي (أكثر من 500 ألف مشتت ونازح بما فيهم 250 ألف في مالي، والباقي موزعين على موريتانيا، بوركينافاسو والجزائر) وتزايد نشاط الإرهابيين وممارساتهم في المنطقة من جديد.

يتضح مما سبق، أن فرص الوساطة الجزائرية في ماليتستند إلى الخبرةالدبلوماسية والسياسية عبر مسارها في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست، واتفاقية الجزائر)، تقديم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائية، من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع تنموية محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات من داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغرى أطراف النزاع في الشمال للانخراط في العملية السياسية والتعمير والإنشاء، في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.

كما يمكن للجزائر أيضاالاستناد إلى فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي، مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية.[1]

إلا أن التحديات التي يمكنإغفالها في طبيعة النزاع في شمال مالي، الذي تم تصنيفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة والمجمدة، وهو ما يؤكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له بسبب ديناميكية أطراف هذا النزاع سواء من حيث نشأتها واختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة حتى وإن بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية، والانفصال، والحكم الذاتي أو بسبب فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية في البلاد. ودليل ذلك استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة

[1] محمد صايج، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد2، ديسمبر 2014، ص ص 15،14. متحصل عليه: https://www.asgp.cerist.dz/en/article/16432. يوم 2020.07.03 على الساعة 20:33.

الإقليمية غير المستقرة خصوصا مع الوضع الكارثي في ليبيا وانتقال التهديدات والتدخل الفرنسي يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب، خصوصا مع عملية برخان•[1]

ثانيا/ الوساطة الجزائرية في حل النزاع في ليبيا:

تستند الرؤية الجزائرية لدفع الحل السياسي في ليبيا إلى مجموعة من الثوابت، يتمثل أبرزها في الآتي:[2]

1-مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار السياسي الجاري في البلاد لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

2-إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

3-إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويمارس مهامه، ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، القوات المسلحة الليبية. وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تعد إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحفتر من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.

•عملية برخان Opération Barkhaneالتي خلفت عملية القط البري Serval في مالي، وعملية Epervier في التشاد هدفها الرسمي حسب الفرنسيين محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بوضع قوة عسكرية قوامها 3000 عسكري فرنسي يتوزعون في 5 دول شريكة تعرف بمجموعة 5 للساحل وهي موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر، التشاد.

[1] **المرجع نفسه**، ص15.

[2] عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،مارس2017 متحصل عليه: https://futureuae.com/ar/marnpage/Item/2562 يوم 15.06. 2020 على الساعة 00: 11

4-تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة على الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدراتها، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة، والمهيمن عليهما من قبل الإسلاميين، واللذين يلقيان دعما من الغرب الليبي، إحدى مناطق النفوذ الأساسيين للجزائر.

5-دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني، لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

6-رفض كافة أنواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، انطلاقا من أنه لن يحل الأزمة بل يزيدمن تعقيداتها.

يمكن تناول طبيعة التحركات الجزائرية تجاه الأزمة الليبية على مستويين أساسيين هما[1]:

المستوى الأول: مستوى أطراف الأزمة الليبية

انتهجت الجزائر سياسة جديدة تقوم على بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية بما في ذلك قوى الشرق الليبي، ومن أبرز التحركات في هذا الصدد استقبالها للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة المشير " خليفة حفتر" في 18 ديسمبر 2016، والتي سبقها استقبال " عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016.

يعد ذلك تحولا في الموقف الجزائري من أطراف الأزمة الليبية، حيث يعتبر استقبال المشير " حفتر" بمثابة اعتراف جزائري بثقل الجيش الوطني في الشرق، وأهمية وجود دور له في مستقبل هذا البلد، لإيجاد مخرج للأزمة الليبية المتعثرة، وهو ما ينطبق أيضا على استقبالها رئيس مجلس النواب، وبحث إمكانية تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين.

كما تقوم الجزائر بالتواصل مع عدد من المسؤولين الليبيين السابقين في عهد العقيد " معمر القذافي" والشخصيات الليبية المعروفة بقربها من النظام السابق، للنظر في مدى إمكانية قيامهم بدور ايجابي فيإتمام عملية المصالحة الليبية- الليبية. وتعتمد الجزائر في ذلك على استضافتها عددا من كوادر وأنصار " القذافي".

[1] **المرجع نفسه.**

المستوى الثاني: مستوى دول الجوار الليبي

شارك وزير الشؤون المغاربية والاتحادالإفريقي الجزائريأنذاك"عبد القادر مساهل " في اجتماع ثلاثي مع وزير خارجية مصر وتونس عقد في تونس استمر يومين في 19 و20 فيفري 2017 وتم خلاله التوصل إلى " إعلان تونس" الذي أكد رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، وإشراك كافة الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي، والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية.

كما دفعت الجزائر من مستوى تنسيقها مع تونس في الأزمة الليبية، خاصة وأن الدولتين تتبنيان وجهة نظر متقاربة تجاه كيفية حل الأزمة، وتقدمان دعما لتيارات الإسلام السياسي، في ليبيا حيث أعلنت الدولتان في 06 مارس 2017 عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأنها وتعزيز التشاور بين البلدين فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية.

تستهدف الجزائر من تحركاتها تجاه الأزمة الليبية تحقيق مجموعة من الأهداف، يتمثل أهمها في الآتي:

1-سرعة إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، حيث تتخوف الجزائر من أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد سيزيد من أعبائها الأمنية خاصة وأنها تفرض إجراءات عسكرية استثنائية على حدودها مع ليبيا منذ أكثر من خمس سنوات، وهو ما قد يشكل استنزافا لقوى الأمن والجيش الجزائري الذي يتصدى في الوقت ذاته للتهديدات القادمة من شمال مالي.

2-إقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الليبية، وتعزيز نفوذها بالشرق الليبي لموازنة النفوذ المصري الداعم للمؤسسات الشرعية كمجلس النواب والجيش الوطني الليبي.

3-محاولة الجزائر تقديم نفسها أمام الداخل الليبي والأطراف الإقليمية والدولية على أنها وسيط محايد في الأزمة الليبية يمكن الاعتماد عليه لدفع عملية الحل السياسي، بعدما كان ينظر إليها على أنها منحازة للمجلس الرئاسي والقوى السياسية الداعمة له بالمغرب الليبي، وهو ما يؤهلها

خلال الفترة المقبلة للعب دور الوسيط بين أطراف الأزمة الليبية، واستضافة حوار وطني ليبي – ليبي يمكن أن يسفر عن دفع الحل السياسي في هذا البلد.

4–ضمان بقاء قوى الإسلام السياسي والقوى المجتمعية بالغرب الليبي التي تقدم الجزائر الدعم لها وتعتمد عليها كأحد المصادر الأساسية لنفوذها في هذا البلد، وذلك في مواجهة الدعاوى المتصاعدة باستبعاد التيارات الإسلامية من الحكم، وتصنيفها على أنها تيارات متطرفة، وتزيد تلك الدعاوى مع تولي 'دونالد ترامب" رئاسة الولايات المتحدة لتبنيه رؤى متشددة تجاه تيارات الإسلام السياسي في المنطقة إلى جانب سعي روسيا للعب دور محوري في الأزمة الليبية.[1]

بعد تولي السيد عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 2019 لم يتأخر عن التفاعل مع الأزمة، وكان أول خطاب له تقدم به خلال مراسم أداء اليمين الدستورية للأزمة الليبية بقوله " إن الجزائر أول وأكبر المعنيين باستقرار ليبيا أحب من أحب وكره من كره...لن نقبل أبدا بإبعاد الجزائر عن الحلول المقترحة للملف الليبي...."[2].

إن توجه الأوضاع في ليبيا نحو سيناريو الاقتتال، واحتمالية الحرب الأهلية يمثل هاجسا أمنيا يؤرق الجزائر التي تعتبر طرابلس خط أحمر كما عبر عليه بيان الرئاسة الصادر عقب استقبال رئيس الجمهورية لرئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 6 جانفي 2020. وهنا يلخص الأستاذ الدكتور امحند برقوق –الخبير في الشؤون الإستراتيجية الجيوسياسية– أهم أوجه انعكاساته على الأمن بمستوييه الوطني والإقليمي فيما يلي:

- ظهور موجات لجوء غير مسبوقة نحو تونس بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل نحو الجزائر.
- تحويل ليبيا إلى حاضنة حقيقية لإرهاب عالمي جديد.
- مضاعفة أعمال التدخل الأجنبي في ليبيا وفي كامل المنطقة.

[1] **المرجع نفسه.**

[2] منصور لخضاري، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية، مركز الجزيرة، 12 جانفي 2020، ص6، متحصل عليه:https//studies.aljazeera.net/en/node/4533 يوم 26.06. 2020 على الساعة 04: 12.

من بوادر انعكاس دخول الجزائر على خط الأزمة الليبية تلقيها دعوة رسمية من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بتاريخ 6 جانفي 2020 كحضور مؤتمر برلين المنتظر عقده للبحث في الأزمة الليبية، بعد أن سبق استبعادها من المشاركة فيه.

بالإضافة إلى كثافة النشاط الدبلوماسي لعدد من الوفود الأجنبية ذات الصلة المباشرة بالملف الليبي تمثلت بالأساس في:

- زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 06 جانفي 2020، الذي لم يخف ثقة حكومته في المجهودات الجزائرية المبذولة.
- زيارة وزير الخارجية التركي بتاريخ 07 جانفي 2020، الذي أكد على ضرورة انخراط الجزائر في مبادرات البحث عن الحلول للأزمة الليبية انطلاقا لما لها من دور لا يمكن تجاوزه[1].
- زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي الايطالي بتاريخ 8 جانفي 2020، الذي عبر عن تطابق وجهة نظر بلاده مع الطرح الجزائري الخاص بسبل حلحلة الأزمة الليبية.
- زيارة وزير الخارجية المصري بتاريخ 9 جانفي 2020، لتباحث سبل حل الأزمة لما لذلك من دلالات، نظرا للاصطفاف المصري المعلن إلى طرف اللواء المتعاقد حفتر .[2]

في الأخير يمكن القول، بأن الجزائر لعبت ولا زالت تلعب دورا هاما وبارزا إزاء الأزمة الليبية خلال مختلف المراحل التي مرت بها، محافظة على مبادئها القائمة على رفض التدخل الخارجي والعمل على إيجاد الحلول السلمية للنزاعات داخل ليبيا.

ثالثا: الوساطة الجزائرية في نزاع الصحراء الغربية

لم تشرع الأمم المتحدة بشكل جدي في البحث عن حل لأزمة الصحراء الغربية إلاّ بعد عقد من الزمن من اندلاع الحرب بين أطراف الأزمة، فقد كانت منظمة الوحدة الإفريقية هي الهيئة التي بادرت إلى إيجاد حل تصالحي في الصحراء منذ قيامالحرب. لكن انسحاب المغرب عام 1984 من المنظمة عندما اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية عضوا فيها حال دون وصول مساعي

[1] **المرجع نفسه**، ص ص6- 7.

[2] **المرجع نفسه**، ص7.

المنظمة الإفريقية إلى حل. وبذلك حلت منظمة الأمم المتحدّة محل المنظمة الإفريقية، فقد شهدت سنة 1988 انتقال عملية حل النزاع الصحراوي من المنظمة الإفريقية إلى الأمم المتحدة التي كانت حتى ذلك التاريخ تكتفي بإصدار توصيات تدعو لحل سياسي عادل للقضية ارتكازا على القرار 1514 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1968 والداعي للقضاء على كافة أشكال الاستعمار.

وقد ورد مقترح الحل الوسط في قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن النزاع الصحراوي رقم 1495 وصدر بتاريخ جويلية 2003، ويشكل هذا القرار " حلا وسطا " يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكر ومواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام. ويتألف القرار من العناصر التالية:

* إعطاء حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء فترة تتراوح ما بين أربع وخمس سنوات.
* الاستفتاء لتحديد مصير سكان الإقليم بعد هذه الفترة.
* دعوة الأطراف الأربعة المعنية بالأزمة إلى العمل مع الأمم المتحدة والعمل فيما بينها باتجاه الموافقة على خطة السلام.

حظي هذا التصور بتأييد الولايات المتحدة وموافقة البوليساريو والجزائر في رفضه المغرب مؤيدا من طرف فرنسا.وعلى الرغم من تعثر الوصول إلى اتفاق على أي من هذه المقترحات، فإن بعثة الأمم المتحدة للصحراء الغربية ما زالت قائمة، وقد تعاقب على قيادتها مجموعة من المبعوثين الأمميين للصحراء الغربية، لكنها لم تستطع انجاز أكثر من تنظيم جولات مفاوضات بين طرفي الأزمة، وهو ما جعل الأمم المتحدة تهدد بإلغاء عمل هذه البعثة التي قالت أنها كلفت خزانتها مليارات الدولارات دون جدوى[1].

بالنسبة لموقف الجزائر من هذا النزاع، فهي تعتبره على أنه مسألة مبدأ وحال الصحراويين كما كان الحال لدى الجزائريين أنفسهم؛ حيث يتم النظر إلى الصحراويين باعتبارهم ضحايا استعمار من حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير، وإن مبدأ تقرير المصير يعتبر حق مقدس. وسوف يقوم

[1] **المرجع نفسه.**

الغرب بدفع ثمن كبير بالنسبة لمصداقيته وشرعيته. وقد عبرت عنه الجزائر: لا سلم ولا استقرار يمكن أن يكون في المغرب العربي، مادام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي، وأن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية، كما يعد أيضا التحالف انتهاكا لقرارات مجلس الأمن[1].

عموما، فإن عوامل نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تدعيم قضية الصحراء على المستوى الإفريقي والدولي مرده إلى عدّة عوامل أهمها غياب سياسة مغربية واضحة إفريقيا، والأخطاء الدبلوماسية المغربية، والتي يمكن تحديدها فيما يلي[2]:

* المواقف المغربية المتناقضة، فمن جهة تطرح قضية الصحراء كملف مغلق بعد اتفاقية مدريدومن جهة ثانية تحتج على الوضعية في الصحراء. كما أنها تظهر أنها منغلقة اتجاه الجزائر ثم تطرح فكرة الاستغلال المشترك لثروات الصحراء.
* المواقف السياسية المغربية التي تعبر عن التحالف السياسي مع المصالح الغربية أثرت سلبا على الدبلوماسية المغربية تجاه الدول الإفريقية ذات التوجه " التقدمي"، خصوصا في تدخلاتها العسكرية من أجل الحفاظ على المصالح الغربية.

لقد كان نشاط الجزائر مهما داخل الجمعية العامة للأمم المتحدةحيث استطاعت أن تدفع بالقرارات المطروحة داخل الأمم المتحدة لكن تتبناها الجمعية العامة وبالأغلبية، وحققت أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالبوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي، مطالبة المغرب بالدخول في مفاوضات مباشرة مع البوليساريو للوصول إلى حل نهائي وعادل لقضية الصحراء الغربية وضرورة إجراء استفتاء عام لتقرير مصير الشعب الصحراوي.[3]

[1] تقرير الشرق الأوسط، الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، رقم 65 ،11 يونيو 2007.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 69 ،70.
[3] **المرجع نفسه**، ص70.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسة من أداوت تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استعمالها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي وغير أخلاقي، بالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها.وتهدف الدبلوماسية إلى تعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردات فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية.[1]

تمثل الدبلوماسية الاقتصادية أحد أشكال الدبلوماسية، وتعني استخدام مجموعة كاملة من الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحها الوطنية، وتهتم وتعني الدبلوماسية الاقتصادية بقضايا السياسة الاقتصادية. وعليه، الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم الموارد الاقتصادية إما كفك آفات أو عقوبات، سعيا لتحقيق هدف معين في السياسة الخارجية.[2]حيث عرفت بأنها الترويج للصادرات والاستثمار ونقل التكنولوجيا وإدارة الدعم الفني أو التعاون التنموي وبأنها إدارة الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الثنائي والمتعدد ولذلك فهي أداة رئيسية لتطوير تعاون فعال على المستوى الدولي[3].

بما أن مفهوم الأمن تطور وأدى بدوره إلى تطور أساليب مواجهة المعضلات الأمنية، لذلك فإن التهديدات الأمنية لا يمكن احتوائها وتطويقها بالاعتماد على الإجراءات والتدابير العسكرية فحسب وإنما يتوجب تفعيل المداخل والمقاربات السوسيو اقتصادية لمعالجة الظاهرة الأمنية مما أدى إلى ضرورة المزاوجة بين الأمن والتنمية. فحاولت الجزائر توظيف العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق

---

[1] سعيد أبوعباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع،2009، ص14.

[2]Raymondsaner , Lichiayin, International EconomieDiplomacy :Mutation in Post Modern Tines : natherl and intitule of international relation, clingendael,p23.

[3] فيروز مزياني، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد15،جويلية2019،ص196،متحصلعليه:https://www.asjo.cerist.dz/en/article/96173يوم07.2020.03 على الساعة 00: 10

أمنها الوطني الذي يعد مصلحة حيوية تتطلع إليها السياسات العليا للدولة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية التي ليست وليدة التطورات الراهنة، بل تنطلق المقاربة الاقتصادية الجزائرية لاحتواء التهديدات في إفريقيا بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص، بدعم جهود التنمية في القارة السمراء، وذلك عبر دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) كمبادرة تنموية متكاملة الأبعاد لتنمية شاملة في إفريقيا.

انطلاقا من أن أمن الدول المجاورة هو أمن الجزائر، بادرت الجزائر بتقديم مساعدات اقتصادية ومالية لدول الجوار سواء المغاربية التي طالت أحداث الحراك العربي مثل تونس بمساعدات مالية تقدر بـ 100 مليون، وإنشاء مراكز للطب والصحة وحفر أبار للشرب. وهذه المبادرات تكون بالتعاون المشترك للدول الساحلية والدعم القوي من الجزائر. ومسح 902 مليون دولار من الديون لـ 14 دولة إفريقيا أغلبيتها دول ساحلية.

والواقع أن هذه المساعدات هي استثمار في الأمن الوطني الجزائري، لأنها آليات استباقية وقائية لاحتواء التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار ومن ثم تحقيق مطلب الأمن الوطني.[1]

تعتبر الشراكة من أجل تنمية إفريقيا من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا، حيث تعتبر الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، من خلال إعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم "الألفية الجديدة" وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن.

أما على مستوى المشاريع الكبرى لتحقيق التكامل الإقليمي والاتصال؛ فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر، لاغوس، النيجر) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر. إضافة إلى تنفيذ الجزء الخاص

[1] **المرجع نفسه.**

بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر– أبوجا –. كما تسعى الجزائر باستمرار إلى جلب الاستثمارات الأجنبية،وإقامة الشراكات مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام الثالث والرابع والخامس ديسمبر 2016.[1]

إضافة إلى الدور الجزائري الهام في الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر وتضمن تخفيض الإنتاج إلى مستوى يتراوح بين 32.5 و33 مليون برميل يوميا هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع فينا الرسمي في 30 نوفمبر 2016 بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك.

أما على المستوى الثنائي، تجلت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال مجموعة من الآليات، وهي:

1–مسح الديون: قامت الجزائر في 2010 بمسح ديون لـ 14 دولة كما ذكرنا سابقا. وهذه الدول هي دول افريقية عضو في الاتحادالإفريقي، وهذا في إطار التضامن مع دول القارة لمواجهة أزماتها الاقتصادية. تتمثل تلك الدول في كل من (البنين، بوركينافاسو، الكونغو، اثيوبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي، وبرنسيب، السينغال وتنزانيا).

2–توقيع الاتفاقيات الثنائية: تحرص الدبلوماسية الجزائرية على توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي والنيجر، ودول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا.

3–مشاريع استثمارية:أن للمشاريع الاستثمارية الجزائرية بنوعيها –العامة والخاصة – دور كبير في التغلغل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها سونلغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى الاستثماراتالنفطية للعملاق الجزائري سونطراك في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزمبابوي، وأن الحال نفسه

[1] **المرجع نفسه**، ص ص201–202.

بالنسبة للقطاع الخاص الذي بدأ يتواجد بصورة ملحوظة في الأسواق الإفريقية خاصة مع مجمع سيفيتال ورائد التكنولوجيا كوندور.[1]

الجزائر تملك بعض عناصر القوة التي ستمكنها إذا ما وظفت بعقلانية من العودة بفعالية إلى المحيط الإقليمي خلال السنوات القادمة، وستدفعها أيضا إلى التشبث بمواقفها المتصلبة تجاه القضايا الخلافية مع المغرب. وتعد القوة الاقتصادية والمالية أبرز هذه العناصر التي قد تمنح للجزائر امتياز في القوة والنفوذ على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة، مقارنة مع باقي الدول المغاربية، أدت زيادة حجم الصادرات من المواد الهيدروكربونية خلال السنتين الأخيرتين إلى خفض العجز الحالي إلى 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، بينما بلغ 13.6 في المائة عام 2017، وقدنمى الدخل الإجمالي الجزائري في 2018 بنسبة 1.4 في المائة بينما في المغرب 3 في المائية وتونس 2.5 في المائة لكنلا يشكل هذا الفارق أي تقدم للمغرب لكون هذه النسبة تظل ضعيفة، وقد بلغ الناتج الوطني الإجمالي بالجزائر 174 مليار دولار في 2018 مقابل تقريبا 118 مليار دولاربالمغرب وتونس تقريبا 40 مليار دولار.بالإضافة إلى ذلك تشير تقارير مجلس الذهب العالمي أن احتياطات الجزائر من الذهب ظلت ثابتة منذ 2008 حتى الآن حيث تبلغ 173.6 طن من الذهب وتحتل الرتبة الثانية في العالم العربي بعد المملكة السعودية[2].

كما يعتبر العنصر الديمغرافي من أحد العوامل المهمة التي قد تحدث فارقا في المستقبل لصالح الجزائر مقارنة مع باقي الدول المغاربية، حيث بلغ مجموع سكان الجزائر ثلاثة وأربعون مليون نسمة تقريبا، وقد احتلت الجزائر من حيث مؤشرات التنمية الرتبة 82 عالميا سنة 2018 مقارنة مع تونس الرتبة 91، والمغرب الرتبة 121 ومن المرجح أن يمنح النمو السكاني الكمي

[1] **المرجع نفسه**، ص202.

[2] سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2020، ص9. متحصل عليه: https://mipa-istitute/7431 يوم2020.06.28على الساعة 09 :23

والنوعي المتصاعد للجزائرميزة مهمة، لكن الجمود السياسي وعدم استقرار أسعار النفط سوف يقللان من تأثير القوة الكامنة في الجزائر.[1]

من هنا يمكن القول، إن الجزائر تمتلك ثروات تمكنها من أن تكون لها مكانة على المستوى الإقليمي والدولي؛ لذلك فهي تسعى دائما إلى كسب مودة الدول المجاورة حتولو كلفها ذلك تقديم المساعدات ومسح الديون إن لزم الأمر من أجل الحفاظ على أمنها الحدودي ومحاربة التهديدات بنوعيها سواء التماثلية أو اللاتماثلية التي تهددها وتهدد سلامة إقليمها.

المبحث الثاني: سياسات التعاون الأمني الإقليمي

تركز الجزائر على مبدأ التعاون بين الدول سواء كان هذا التعاون دولي أو إقليمي، خاصة ما يتعلق بالجانب الأمني، ومثال ذلك التعاون مع الدول الأوربية والدول الإفريقية بهدف القضاء على مختلف التهديدات التي تمس المنطقة المغاربية ودول جوارها الإقليمي.

المطلب الأول: سياسات التعاون الأمني الأورو مغاربي

يعد مؤتمر برشلونة* الإطار المجسد لفكرة الشراكة الأورومتوسطية، الهادفة إلى تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة. كما أنها شكل من أشكال التعاون المبني على التبادل بمفهومه الواسع. وكل ذلك في إطار علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين. ونقصد بالشراكة الأورومتوسطية المبادرة التي جاء بها الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط لإيجاد سبل للتكفل بالمشاكل والأزمات التي تواجه المنطقة وشعوبها وتهدد أمنها واستقرارها، وجاءت هذه المبادرة من خلال المطالبة بعقد مؤتمر برشلونة *ودعوة الأطراف المتوسطية المعنية إلى المشاركة فيه.

انعقدت الندوة الأورومتوسطية في برشلونة على مدار يومي 27-28 نوفمبر 1995 لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي وجاء هذا المؤتمر ليرقى بالعلاقات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص10-11.

*برشلونة مدينة تقع شمال شرق اسبانيا وعاصمة مقاطعة كاتلونيا، وهي ثاني أكبر مدينة بعد مدريد (العاصمة)، وهي ذات أهمية بارزة على مختلف الأصعدة.

الأوروبية مع المتوسط إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي، وكنقطة تحول هامة في مسيرة العلاقات الأوروبية المتوسطية التي دخلت بذلك عهدا جديدا، وجمعت ندوة برشلونة في لقاءها الرسمي لوزراء الخارجية 27 دولة مدعوة رسميا للمشاركة في أشغال المؤتمر، 15 منها من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية. هذا من أصل 47 دولة كانت حاضرة، ويمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات حسب درجة مشاركتها وأهمية حضورها، وهي كالتالي:

1-مجموعة المشاركين الرسمين: وهم يمثلون مجموع 27 دولة مدعوة للمشاركة بصفة رسمية في أشغال المؤتمر، وهي الأخرى تنقسم إلى قسمين:

***الدول المتوسطية الشمالية:** دول الاتحاد الأوروبي صاحبة المبادرة وعددها 15 دولة وهي: (اسبانيا البلد المستضيف للمؤتمر، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، بريطانيا اليونان، إيرلاندا، ايطاليا، لكسمبورغ، البلاد المنخفضة، البرتغالوالسويد)[1]

***الدول المتوسطية الجنوبية:** هي مجموعة الدول الشريكة، الواقعة جنوب حوض البحر المتوسط وعددها 12، وتتمثل في:(الجزائر، تونس، المغرب، مصر، لبنان، سوريا، الأردن قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل والسلطة الفلسطينية)

2-مجموعة الدول الحاضرة في المنصة الدبلوماسية:تتصدر هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ألحت على الرئاسة الاسبانية المشاركة في فعاليات المؤتمر كعضو ملاحظإضافةإلى مجموعة الدول الأوروبية الأخرى الممثلة في الندوة من طرف سفراءها المعتمدين بمدريد وهي (سويسرا، النرويج، روسيا، أوكرانيا، جمهورية التشيك، المجر، سلوفاكيا، بلغاريا بولونيا، رومانيا، ألبانيا،لتوانيا، إستونيا، الفاتيكان، سلوفينياوموناكو)هذه الدول كانت حاضرة في افتتاح واختتام المؤتمر، ولم يكن من حقها التدخل في الفعاليات أو أخذ الكلمة وإبداء الرأي.

---

[1] رتيبة برد،" الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5"، **رسالة ماجستير**،(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2009) صص،106-108، متحصلعليه: http://biblio-univ-alger.dz/jspui/bibteram/1635/10383/1/ يوم 15 جويلية 2020 على الساعة 13: 12

3-مجموعة المدعوين الخاصين: بعض الشخصيات الممثلة لمنظمات إقليميةسمح لها بالحضور للمؤتمر مثل الأمين العام لجامعة الدول العربية وكذا اتحاد المغرب العربي، كما حضر الندوة وزير خارجية موريتانيا (باعتبار موريتانيا عضو في اتحاد المغرب العربي وامتداد طبيعي للمتوسط) وأعطيت الكلمة للمثل الموريتاني يوم افتتاح الندوة دون أن يمنح له حق المصادقة على البيان الختامي. وفي هذا الصدد نسير إلى غياب ليبيا عن فعاليات المؤتمر بسبب تداعيات أزمة لوكابي[1].

بما أن الجزائر كانت عضو في هذا المؤتمر كان لها موقفها، حيث أبدت عموما موافقتها على إقامة إطار عام للتشاور والتعاون في منطقة حوض المتوسط. وقد جاء مرتبطا بالمحاور المقترحة في وثيقة المشروع. ففيما يخص المحور السياسي والأمني، فإن الجزائر ساهمت في إدخال تعديلات جوهرية على نص مشروع البيان، بحيث أصرت على المسؤولية الجماعية فيما يخص الاستقرار الإقليمي، وكذا رفضت فكرة تجزئة الأمن.أما فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي والمالي فقد رأت الجزائر أنه من الضروري عدم اعتبار إنشاء منطقة متوسطية للتبادل الحر غاية في حدّ ذاتها، بل وسيلة من بين الوسائل الأخرى الهادفة للوصول إلى تقليص فوارق التنمية بين ضفتي المتوسط.وفي المحور الاجتماعي والبشري والثقافي، استطاعت الجزائر أن تساهم في التخفيف من حدة طابع النص الأوروبي الذي تميز بطابعه الردعي، وذلك من خلال مطالبتها بضرورة وضع سياسات حقيقية للتقارب والتعارف المتبادل بين الشعوب والحضارات .[2]

وقد تم الاعتماد على برنامج " ميدا 1" و "ميدا 2" كآلية لتفعيل الشراكة الأورو- متوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف هي[3]:

- مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرّة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 109-119.

[2] **المرجع نفسه**، ص119.

[3] هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز،" أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورومتوسطية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد7، جويلية 2014، صص152-153، متحصل عليه:
https://www.asgp.cerist.dz/en/article/21131. يوم 2020.07.10 على الساعة 10.00

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.
- دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود.

نتيجة لجملة من التهديدات التي كانت تمس حوض المتوسط تضافرت جهود بين الطرفين أي الأورو- جزائري لتحقيق التعاون الأمني في المنطقة. ودليل ذلك تأسيس مجموعة 5+5، والتي كانت في السابق عن مجموعة 4+5 تضم دول القوس اللاتيني (فرنسا، ايطاليا، البرتغال، في غياب اسبانيا) واجتماعها بدول المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) بعد اجتماع الجزائر العاصمة في أكتوبر 1991، حيث التزمت هذه الدول بالمساهمة في تحويل المتوسطإلى منطقة للسلم والتعاون.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية فإن المادة 84 من الاتفاق حول تنقل الأشخاص والتأشيرة أن السلطات الجزائرية اتبعت مجموعة من الإجراءات الأمنية والتشريعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008 ، والذي يجعل المهاجرة بشكل غير شرعي عرضة للسجن لمدة ستة أشهر كاملة حيث تتم محاكمته، من ثمة يقع رهن الحبس المؤقت، وفقا للمادة 175 من القانون 10/90 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل المتمم للأمر 651/66 المؤرخ في 8 ماس 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائريين، في حين تتشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة، حيث تصل العقوبات إلى عشر سنوات.

كما اتبعت سياسات مختلفة لمحاربة هذه الهجرة، وذلك بوضع عدّة مخططات اقتصادية واتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة؛ فمنذ سنة 2000 قامت الدولة بإقرار برامج سياسية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتجسد آليات لذلك تمثلت في الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " ANSEG" ووكالة صندوق التأمين عن البطالة " ENGEM".

وقد ازداد التعاون الأورو- جزائري في المجال الأمني من خلال زيادة الترابط وتبادل المعلومات أكثر بين الأنتربول والجزائر منذ ظهور تنظيم " داعش" خاصة بعد إعلان زعيمه أبو بكر البغدادي الجزائرولاية تابعة لتنظيمه، حيث تلقت الجزائر في الفترة الأخيرة مذكرة أمنية تحت عنوان

" تنامي الجريمة العابرة للأوطان" تخص تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب والمقاتلين الأجانب والجريمة الالكترونية والهجرة غير الشرعية والجريمة المالية .[1]

وفي إطار السياسة الأوروبية للجوار لعام 2015 لجعل البلدان الشريكة أكثر قدرة على التكيف مع التهديدات الحالية ومواجهتها، تم التركيز على مجموعة واسعة من مجالات التعاون الجديدة يتضمنإصلاح قطاع الأمن، حماية الحدود، معالجة الإرهاب والتطرف، وإدارة الأزمات.

-**إصلاح قطاع الأمن:** من خلالدعم البلدان الشريكة المهتمة في إصلاح أمنها المدني والعسكري وقد يتضمن هذا التعاون النصائح الإستراتيجية والخاصة بالسياسة المتبعة، والأنشطة المؤسسية والمتعلقة ببناء القدرات والحوارات مع المجتمع المدني، ودعم البرامج الخاصة بأمن المجتمع.

-**معالجة الإرهاب والحد من التطرف:** يهدد الإرهاب والتطرف أوروبا وجيرانها على السواء، لذلك سيعزز الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائه على مكافحة الإرهاب بما في ذلك الحد من التطرف ومكافحة الإرهاب العنيف ودعم العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمويل الإرهاب والقضاء عليه من خلال أطر مناسبة لمكافحة تبييض الأموال، وسيكون إشراك المجتمع المدني في الحد من التطرف لاسيما المنظمات الشبابية أساسيا،كما أن شبكة التوعية على التطرف الحالية والمركز التخصصي التابع لها المنشأ أخيرا سيشكلان منصة أساسية للتبادل والتعاون، وسيكون التطرق إلى المسائل الأوسع، على غرار العدالة غير الفاعلة، وعدم المساواة بين الجنسين وخطاب الكراهية وبطالة الشباب، والأمية جزء من جهود أوسع لمكافحة التطرف.

-**منع الجريمة المنظمة:** زيادة دعم الاتحاد للبلدان الشريكة في مكافحة الجريمة الدولية الخطرة والمنظمة بما في ذلك مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وتفكيك الشبكات الإجرامية من خلال تشجيع اللجوء إلى التحقيقات المالية كمكمل لأدوات القانون الجنائي. ولهذه الغاية التزمت

[1] **المرجع نفسه.**

الأجندة الأوروبية للأمن بتوسيع نطاق عمل " دورة السياسة"[1]. والعمل على تحسين الإطار القانوني للتعاون القضائي والشرطي مع البلدان الشريكة ويعمل على تنفيذه.

– **مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني:** يتعين على الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة لهم لبناء القدرات الخاصة بأمن الفضاء الالكتروني، وقدرة البنى التحتية للمعلومات على التكيف والمواجهة ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني وإرهابه، من خلال تحليل التهديدات، وتحفيز التخصصفي إنقاذ القانون والتدريب القضائي ودعم وضع سياسات واستراتيجيات وإنشاء مؤسسات ذات صلة في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي، وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تشجيع المصادقة على اتفاقية بودابست لجرائم الفضاء الإلكتروني وتنفيذها مع الشركاء في الجوار. وتشكل الاتفاقية نموذجا لوضع تشريعات وطنية لجرائم الفضاء الإلكتروني وقاعدة للتعاون في هذا المجال.

– **التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية:** مساعدة الشركاء على تحسين جهوزيتهم وقدرة الاستجابة لديهم، بما في ذلك من خلال المراكز التخصصية الممولة من الاتحاد الأوروبي.

–**إدارة الأزمات والاستجابة لها:** يتعين على الاتحاد الأوروبي بناء قدرة الإنذار المبكر والوقاية والجهوزيةللشركاء والتي تتيح شراكات وثيقة في الحماية المدنية، والتعاون مع آلية الحماية المدنية للاتحادالأوروبي، وسيضع الاتحاد الأوروبي أيضا تركيزا أكبر على أوجه الأمن الصحي من خلال تعزيز قدرات البلدان الشريكة لمواجهة التهديدات الصحية بفاعلية، بما فيها الأمراض المعدية. ويمكن النظر أيضا في مسألة الحصول على الصور التي يوفرها مركز الأقمار الصناعية التابع للاتحاد الأوروبي في ضوء احتياجاتالاستجابة للأزمة، وذلك وفقا لقرار يتخذ بحسب الحالة القائمة.[2]

---

[1] المفوضة الأوروبية، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، 2015، ص14.

https://www.goole.dz/url?sa=t8rct=j8esrc=s8source=web8cd=8cad= يوم2020.07.29 على الساعة 18.16.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص، 14،15.

المطلب الثاني: سياسات التعاون الأمني الإفريقي المغاربي

نشأ الاتحاد الإفريقي سياسيا وقانونيا في 25 ماي 2001 الذي صادف الاحتفال بيوم إفريقيا بعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد، وعمليا أجل إعلانها إلى آخر مؤتمر للوحدة الإفريقية ليحل محلها.وكان للجزائر دور فعال في رفع كفاءة المنظمة وفعاليتها، فهي تولي أهمية بالغة للاستقرار الإقليمي، فقبول الجزائر إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب سنة 1963 المتمثل في اللجنة المتساوية الأعضاء، هذا ما أكسبها مصداقية إقليمية في تسوية نزاعات الحدود سلميا حيث تم إنشاء آلية لإدارة النزاعات وتسويتها كحل منظمة الوحدة الإفريقية.

عملت الجزائر على دعمها وتفعيل هذه الآلية انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية وبالتالي احتواء النزاعات وحلها سلميا، لكن هذه الآلية لم تؤدي دورها بشكل فعال كما سطر لها، بسبب العبء المالي، وعدم قدرة الدول الإفريقية على تغطية نفقات التدخل وعمليات حفظ السلام في إفريقيا وبالتالي عملت الجزائر بالجهود الدولية .[1]

دخل بروتكول المجلس حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، بعد أن تم المصادقة عليه من طرف 27 دولة افريقية، رغم فشل هذه الآلية في أداء مهامها، لكنها شكلت حجر الأساس لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي. وجاء الإعلان عنه في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى بمدينة ديربان (جنوب إفريقيا) في جويلية 2002، ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 ماي 2004 ومن أهم أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي هي:

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها، وكذلك خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ترقب ومنع النزاعات. وفي حالات حدوث النزاعات تكون مسؤولية مجلس السلم والأمن هي تولي مهام إحلال وبناء السلام بغية تسوية هذه النزاعات.

[1] حفيظة مكي، "النيبادومجلس السلم الأمن الإفريقي... مداخل لتفعيل محور الجزائر– إفريقيا"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2019، متحصل عليه: https://www.acrseg.org/41437 يوم 20 .07. 2020 على الساعة 12.48.

- تنسيق ومداومة الجهود القارية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه.
- وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد وطبقا للمادة 04 من القانون التأسيسي لذلك يبقى انجاز الجزائر كدولة فاعلة في الاتحاد الإفريقي. والتكريم التي تحظى به هو أكبر دليل على نجاح دبلوماسيتها على المستوى القاري، وهو اعتراف ضمني للدول الإفريقية بإنجازات الجزائر في القارة .[1]

تشترك دول المغرب العربي وإفريقيا في كونها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوروبي، وفي ظلّ غيابإستراتيجية أمنية موحدة أصبح وكأن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها.

فالدول المغاربية وخصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (افريكوم) بل وتسعى لإقناع دول افريقية بعدم إيوائها، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة؛ لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع، وربما ولا حتى الاستقرارالسياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية.

كما يبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا، الجزائر، المغرب) لا تعي ضرورة دفع تكلفة (الريادة) فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون، مساعدات). وهنا يكمن الخلل فيالاستراتجيات المغاربية؛ فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا، كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية

تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Diplomacy action) على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.[2]

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التصورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2012، متحصل عليه: https://studies.algazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904 يوم 2020.06.16 على الساعة : 18:13

وترى الجزائر أن الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا هو التحرك الجماعي " ضمن المجموعة الإفريقية".[1] وبناء عليه، فهي تعتمد مقاربة أمنية في مواجهة الظروف الاستثنائية، تتلخص في الآتي:

1-تأمين الحدود ومواجهة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة: اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتهما على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسيين: أولها يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب. أما الثاني فهو العمل دبلوماسيا على المستوى الخارجي بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية. إضافةإلى المستوى الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

2-دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية: قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية، بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية وأصبحت إدارة الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمر الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام " الج بي أس " GPS)، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية / متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية، وكل هذا يتم بناء على ما يسمى بالحدود الذكية " Smart Borders" وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجاريا، وأنظمة الطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي

[1] **المرجع نفسه.**

تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة.

3-آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود: يعد التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي جهوي أو إقليمي منه، الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلال شموله على عدّة ميادين سواء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، ومن ثمة فالمقاربة الأمنية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى، وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة. وهذا ما أكد عليه وزير الخارجيةالجزائري مراد مدلسي خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحلالإفريقي بأن" إقامة تعاون عابر للحدود بين بلداننا يكون ناجعا ومتعدد الأشكال وأمرا حيويا للرد على التحديات الأمنية والتنموية "[1].

على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة اتفاقيات ثنائية وجماعية، وضبط الأمور القانونية والتنسيقية إقليميا إلاّ أن حدودها مع جيرانهالا زالت تعاني الكثير من الاختراقات والتوترات ويتعلق الأمر باستفحال الإشكالات المرتبط بنمط " التهديدات اللاتماثلية" التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية ومنافذ حدودها من مشكلات القائمة حول الهجرة غير النظاميةوالجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وغيرها وتنوع نواقلها. وأيضا استمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدّها الأدنى المتعلقة أساسا" بالغلق المستمر للحدود " كما هو الحال مع المغرب الأقصى منذ أزيد عن 20 سنة من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية والذي يعد مقياس للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ولو في أخف مظاهر التوتر البينية، لكن بقيت الحدود نفيذة فيما يتعلق بتهريب المخدرات والوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين.

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد14، جانفي 2016، ص ص176،177.، متحصل عليه:
https://www.asjp.cerist.dz/en/artucle/52683يوم 11 .07. 2020 على الساعة 9.30

المطلب الثالث: أطر التعاون الإقليمية ومأسسة العمل الأمني

مع تفاقم التهديدات فواعل ما دون الدول في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، بداية من مطلع العقد الحالي وخصوصا مع الأزمتين الليبية والمالية، ظهرت إلى الوجود أطر عدّة للتعاون الإقليمي، ساهمت في هيكلة البعد العملياتي الأمني عبر الحدود.

1-مبادرة دول الميدان وفقا للاتفاق تمنراست:

تعتبر مبادرةدول الميدان المؤسسة على أساس مقترح جزائري أول في إطار إقليمي للتعاون العسكري، وعدت كخطوة فعالة في تجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل، تضم هذه المبادرة كلا من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب بدعوى أن هذا الأخير ليس بلدا ساحليا فاستبعدته الجزائر من مبادرة دول الميدانحيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة لاسيما مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها بين مختلف دول الأعضاء[1].

خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا في 14 أوت 2009 ثم التنصيب الرسمي لغرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب وملاحقةالقاعدةفي منطقة الساحل والصحراء تحت اسم (لجنة الأركان العملياتية المشتركة) وفقا لـ " خطةتمنراست"؛ والتي تم الاتفاق عليها لتتضمن قرارا مشتركا بإنشاءمركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة " تمنراست".

تتضمن خطة تمنراست سلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود، فضلا عن إقامة مواقع حدودية مشتركة لتسهيل مراقبة تنقل الأشخاص والبضائع، بالإضافة لإنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة قوامها خمسة وعشرون ألف جندي منهم خمسة آلاف من طوارق مالي لشن عمليات

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 179-180.

عسكرية ضد مواقع الجماعات الإرهابية، ولملاحقة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل والصحراء.وذلك خلال لقاء عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 2009/07/22 ضم كل من دول مالي والنيجر وليبيا والجزائر، وقد تقرر تفعيل هاته القوة الأمنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بالجزائر في أفريل2010[1].

2-خلية وحدة الربط والإدماج الإستخباراتية:

تمخض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في 15 سبتمبر 2010 لكل من الجزائر مالي، النيجر، وموريتانيا إنشاء خلية إستخباراتية مقرها تمنراست تتولىإعدادإستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، من خلال تعزيز دور المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمالية والمعلوماتية للدول المعنية، تقوم هاته الخلية بجملة من المهام منها[2]:

- رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عنطريق التنصت على اتصالاتهم وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء.
- تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية للتأكد من مدى قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء خصوصا شباب قبائل عرب الطوارق.
- التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين، ويوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، والنيجر، ومالي أشهرهم عمر الصحراوي.
- استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود وتعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن.

بناء على عملية جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة، إضافة إلى تأطير التعاون بين مصالح الأمن الحدودية وحركة الأشخاص والممتلكات، والتنسيق بين ولاة ومحافظي المناطق الحدودية وترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن والرفاهية والتنمية لفائدة دول المنطقة.

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه،** ص ص 180-181.

3-الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود

عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا في يوم 12 جانفي 2013 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، بهدف تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون والأمن بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل والبحث في القضايا السياسية والاقتصادية. إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر، ليبيا وتونس لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي. ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث استعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية " أمن وطمأنينة سكان المنطقة " وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود بالمنطقة بكاملهاعلى خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي، لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد.[1]

4-مبادرة مجموعة الخمسة الساحلية:

تضم هذه المبادرة كل من موريتانيا، مالي، النيجر بوركينافاسو وتشاد. ترمي إلى محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتتميز باشتراكها في خصائص عدّة، وبضعف دولها وغياب قوة إقليمية بين أعضائها.لكنها تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية لاسيما فرنسا؛ حيث تعد دول هذه المجموعة شريكا قويا لفرنسا في عملياتها العسكرية في الساحل، أين بلغت درجة التناغم السياسي دعوة فرنسا في منتصف ديسمبر 2014، إلى التدخل الدوليفي ليبيا، في وقت كانت تعمل فيه الحكومة الفرنسية على تسويق فكرة التدخل، حتى لا تتحول ليبيا إلى معقل للإرهابيين على حدّ قولها.وهو ما ترفضه الجزائر التي تتحرك لإيجاد تسوية سلمية في ليبيا رافضة أي تدخل أجنبي.[2]

---

[1] بوعلام غمراسة، المنجى السعيداني، "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تقرير القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"، **جريدة العرب الدولية**، العدد 12465. 13 جانفي 2013، متحصل عليه:

https://archive,aaws.com/details,asp?dection=48issueno=7128lo يوم 17.07. 2020 على الساعة 09 :30

[2] عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، **صحيفة العربي الجديد**، 4 جانفي 2015، متحصل عليه:

https://www.alaraby.com.uk%d8%a7%d9%#xxs6LFLThk. يوم 18 .07. 2020 على الساعة 00: 10

خلاصة الفصل الثالث:

إن الإستراتيجيات الجزائرية الرامية لتعزيز أمنها الإقليمي شملت العديد من الآليات والمبادرات الأمنية والدبلوماسية الاقتصادية ووساطتها لحل النزاعات في المنطقة، وذلك لتحقيق أمنها الإقليمي. وبالتالي مواجهة التهديدات المحيطة بها من الدول المجاورة خاصة من ليبيا ومالي والتي تعد تهديدا صريحا للأمن الإقليمي الجزائري.

إلاّ أنه لم تحقق بعد هذه البدائل المتكاملة التي تطرحها الجزائر. صحيح أنها أسهمت في الحد من انتشار التهديدات وفي حماية حدود بعض البلدان التي تعيش اضطرابات أمنية مثل ليبيا مالي وجزئيا تونس. أما وساطتها لاسيما في مالي وليبيا لم تحقق هي الأخرى الأهداف المرجوة خاصة مع تعقد الأزمة والتدخل الأجنبي.

لم يقتصر الدور الجزائري على هذا الحد بل كان للجزائر الكثير من الأدوار على المستوى الإفريقي حيث عقدت وترأست العديد من الجولات لتحقيق الأمن الإفريقي والمغاربي. وتكتلت كل الجهود لبلوغه ومحاربة التهديدات والمخاطر التي تعوق أمنها واستقرارها من خلال العديد من أطر التعاون الأمني ومأسسة العمل الأمني.

الخاتمة

من خلال ما تمت دراسته يمكن القول إن مفهوم الأمن خرج من إطاره الضيق؛ الذي استخدم خلال الحرب الباردة، بحيث تم الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، وكيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في المنطقة المغاربية وأصبح الحديث في الوقت الراهن عن الأمن الإقليمي، وهو ما تمت دراسته من خلال التركيز على المنطقة المغاربية لما تشهده من مصادر تهدد لأمنها. والتي تمثلت في الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غيرالشرعية واللجوء في زمن لم يعد بمقدور أية دولة مهما بلغت من قوة تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية.

بما أن الجزائر تمتلك مؤهلات الدولة المحورية في المنطقة المغاربية فقد تتبت إستراتيجية أمنية تحقق من خلالها أمن واستقرار المنطقة، لأن هذه الأخيرة تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة " التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر" خاصة بعد الحراك السياسي العربي، الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار للجزائر كتونس وليبيا منذ سنة 2011. كما مثلت الأزمة التي وقعت في مالي منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية في إطار التحولات الكبيرة التي تشهدها البيئة الإقليمية.

النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في الآتي:

- التحولات التي طرأت على الساحة الدولية جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة: اقتصادية، اجتماعية، أمنية وبيئية. وهذا ما أكده باري بوزان على ضرورة تجاور المفهوم التقليدي للأمن، حيث أعطى قطاعات عديدة للأمن. والدولة القوية حسبه هي شرط لبقاء الفرد والدولة هو طرح قريب جدا للواقع.

- انتشار فكرة التجمعات الإقليمية ذات الطابع الأمني، وذلك جراء تنوع وتزايد التهديدات الأمنية، حيث أضحى من غير الممكن وجود منطقة في العالم تخلو من هذه المنظومات الأمنية الإقليمية وعلى هذا الأساس أصبح مستوى تحليل أساسي في الدراسات الأمنية.

- ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية راجع إلى الموقع الإستراتيجي والأطماع الخارجية في المنطقة. ولعل السبب في بروز هذه التهديدات يعود إلى مسألة الشرعية وغياب المشاركة السياسية التي أدت إلى ظهور تهديدات خطيرة، وهو ما انعكس بالسلب على الأداء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

- ما تشهده المنطقة من تطورات أمنية متسارعة وخطورة الوضع في الساحل، جعل البلدان المغاربية محاطة بجملة من المخاطر وأبرزها الأزمة المالية والأزمة الليبية، وما حملته معها من عناصر التهديد والتوتر على منطقة شمال إفريقيا لاسيما التدفق الكبير للأسلحة على المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية.

- المقاربة الجزائرية فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الآتية من دول الجوار الإقليمي متعددة الأبعاد تتجسد من خلال تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية الأمنية والعسكرية، الاقتصادية والتي تقتضي بالأساس مبادرات محلية وطنية، ومبادرات تعاونية تنسيقية بين دول المنطقة. وهي قائمة على الجوار السياسي وأولوية العمل الإقليمي المشترك. إلاّ أنها اصطدمت بعراقيل مختلفة تمثلت أساسا في انقسام مصالح دول المنطقة لاعتبارات مختلفة، لعل أهمها ارتباط معظم تلك الدول بأطراف خارجية التي تعمل على تحقيق مصالحها على حساب دول المنطقة.

- عندما يكون هناك تنسيق في التعاون الإفريقي المغاربي، هذا بدوره يؤدي إلى تقليص حجم تدخل الأطراف الأجنبية في حل القضايا التي تخص دول الإقليم المغاربي، لأن هذه المنطقة تعرف احتدام الصراع بين العديد من القوى الخارجية الطامحة لوضع قدمها بالمنطقة، نظرا لما تمتلكه المنطقة من موقع استراتيجي وثروات هائلة.

التوصيات:

في نهاية الدراسة يمكن تقديم عدة توصيات لتحقيق الأمن الإقليمي المغاربي، وهي:

– لا بد من تجاوز الطرح المادي في استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية في دول المنطقة المغاربية والتركيز على جوانب أخرى لها. فالمجابهة العسكرية والعقوبات لم تجدي نفعا، لأنها تبقى حلول مؤقتة في حين يتوجب تفعيل التنمية الفكرية للمجتمعات المغاربية وتأمين الفرد المغاربي من التطرف وفق مقاربة الأمن الفكري ومقاربة التنمية الفكرية.

– تعزيز المبادرات الإقليمية بين مختلف الفواعل المعنية بحفظ السلام والأمن والتنمية بدول المغرب العربي ودول الجوار الإقليمي، والتي من شأنها الحصول على التمويل الكافي لتطبيق وتجسيد المشاريع التنموية في بلدان هذه المنطقة. وبالتالي القضاء على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، ومنه تجسيد الأمن.

– اشراك تنظيمات المجتمع المدني المحلي والمجتمع المدني الإفريقي في عمليات الدمقرطة وأمن دول الساحل الإفريقي، وتقريب شعوب هذه الأخيرة من خلال زرع روح الوطنية فيهما بينهم.

– لابد للجزائر أن تقوم بصياغة سياسية أمنية ذات أبعاد استباقية ووقائية، لأن هذا يؤدي بها إلى زيادة فرص احتواء التهديدات الأمنية، (بمعنى الفعل بدلا من رد الفعل)، وهو ما يتطلب تفعيل الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة المغاربية ودول الجوار الإقليمي لتكون على درجة عالية من الدقة في ظل رهانات وترتيبات القوى الخارجية للمنطقة المغاربية خصوصا والإفريقية عموما.

قائمة المصادر والمراجع

-قائمة المصادر:

- **القرآن الكريم**

-قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- **الكتب**

1- أبو عباه، سعيد، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**. فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009.

2- بوستي، توفيق، **مفهوم الأمن في متطورات العلاقات الدولية**. مصر: المعهد المصري للدراسات، 2019.

3- ـــــ، ـــــ، **مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن**. مصر: المعهد المصري للدراسات.

4-الطائي، طارق محمد ذنون، **الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين**. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

5- زواشي، صورية، **التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط**. الجزائر: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2017.

6- طشطوش، هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

7- عامر، ميلود حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**. الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2017.

8- متيكيس، هدى، عابدين، **السيد صدقي، قضايا الأمن في آسيا**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004.

9- العموش، أحمد فلاح، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن. الرياض:** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث 2007، ص18.

10- الدسوقي، طارق إبراهيم، **الأمن السياسي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2010.

11- Shannon L. Blanton, charles w, Kegley, jk

السياسة العالمية التوجيهات والتحولات، تر: (منير بدوي، غالب الخالدي)، الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2018.

12- دبش، إسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالمي العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي الأسباب والأبعاد.** الجزائر: دار هومة، 2017.

13- أبو عامر، علاء، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم...الدبلوماسية والإستراتيجية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

- **المجلات والدوريات**

1- زياني، صالح،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي لتهديدات العولمة " **مجلة المفكر**، العدد5، مارس 2018.

2 – صياد، بلال،" التكتل الإقليمي المغاربي وتداعيات أزمة بناء الدولة في ظل التحولات الإقليمية **الراهنة"، مجلة روافد**، المجلد 3 العدد الأول، جوان 2019.

- **التقارير:**

1- تقرير الشرق الأوسط، الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، رقم 65 ،11 يونيو 2007.

2- المفوضة الأوروبية، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، 2015.

- **الدراسات غير المنشورة**

1- برد، رتيبة،" الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5"، **رسالة ماجستير** (قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2009).

2- بن عمر الحاج، عيسى، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا وإقليميا، **رسالة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجلفة ،2011).

3- بودن، زكرياء، "أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها،2010-2014"**رسالة ماجستير**.(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015).

4- حمزاوي، جويدة، التطور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، **مذكرة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2011).

5- رضواني، فيصل، التحولات في منطقة المغرب العربي وأثرها في السياسة العامة الأمنية في الجزائر في2010-2016، **مذكرة دكتوراه** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2019).

6- زاوي، رابح، **الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية2007-2020، مذكرة دكتوراه** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلم السياسية، جامعة بسكرة 2019).

7- سعيدي، ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، **رسالة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2016).

8- الصاوي، علي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي، **مذكرة ماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988).

9- عكروم، ليندة، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط"، **رسالة ماجستير**. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2017).

10- فرج النحلى، علي محمد، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011"، **مذكرة ماجستير**. (كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2018).

11- قريب، بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات- **مذكرة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011).

12- قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، **مذكرة ماجستير** (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر،2010).

13- قويدر، شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، **مذكرة ماجستير** (قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015).

14- مدوني، علي، **قصور** متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها مذكرة **دكتوراه** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014).

15- مشرى، سلمى، الحق في الأمن السياسي، **مذكرة ماجستير** (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف، 2010).

المراجع الإلكترونية:

- **الموسوعات:**

1- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،" دراسة شاملة حول التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي (الجزء الرابع)"، متحصل عليه:https://www.politics.com/%d8%b3%d% يوم2020.04.20 على الساعة 10:30

2- الموسوعة السياسية، " التهديدات الأمنية،Threats of security " متحصل عليه: https://Polical-encyclopedia-org/dictionary/، يوم2020.04.25 على الساعة 23:00

- **المجلات والدوريات:**

1-قحام، فراس، "خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل". **جسور للدراسات**، أفريل 2020، متحصل عليه: https//jusoor.com/details/%D8AE%D8%B1%D9u% يوم 25.06. 2020 على الساعة 00: 19

2-مزياني، فيروز، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** العدد15، جويلية2019، متحصل عليه: https://www.asjo.cerist.dz/en/article/96173 يوم2020.07.03 على الساعة 00: 10

3-النويني، حافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد422 . أفريل2014، متحصل عليه: https://Polical-encyclopedia-org/dictionary/ على الساعة 2020.04.25 يوم 23 :00

4- دحموح، الطاهر،"الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد16. أفريل 2018، متحصل عليه: https://jilrc.com%d8%A7%d9%9:00 على الساعة 2020 .24.04يوم

5-بلمديوني، محمد، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد17. جانفي2017، متحصل

عليه: https://www.asjd.cerist.dz/en/article/73742 يوم 2020.07.01 على الساعة 15.05.

6- صايج، محمد، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. العدد2، ديسمبر 2014. متحصل عليه:https://www.asgp.cerist.dz/en/article/16432

يوم 2020.07.03 على الساعة 20:33. .

7- دخان، نور الدين، الحامدي، عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد14، جانفي 2016، متحصل عليه: https://www.asjp.cerist.dz/en/artucle/52683

يوم 11 .07. 2020 على الساعة 9.30

8- عبد الكريم، هشام، بن عبد العزيز، خيرة،" أهمية التعاون الإقليمي في إطار الشراكة الأورو متوسطية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد7، جويلية 2014، متحصل عليه:

https=//arabsfordenocracy.org/libary-ofdemocracy/studies-and-research/item/22:14 يوم2020.06.12 على الساعة:

***المواقع الإلكترونية:**

1- غمراسة، بوعلام، السعيداني، المنجى، "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تقرير القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"، **جريدة العرب الدولية**، العدد 12465. 13 جانفي 2013، متحصل عليه:

2- مكي، حفيظة، "النيبادومجلس السلم الأمن الإفريقي... مداخل لتفعيل محور الجزائر- إفريقيا"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2019، متحصل عليه: https://www.acrseg.org/41437، يوم 20 .07. 2020 على الساعة 12.48.

3- جارش، عادل،"مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **المركز الديمقراطي العربي** العدد1، فيفري2017، متحصل عليه: https://democraticac.de/?tag%9%85%d9%

يوم 2020.04.25 على الساعة 23:00

4-بن عنتر، عبد النور، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، **صحيفة العربي الجديد**، 4 جانفي 2015، متحصل عليه:

https://www.alaraby.com.uk%d8%a7%d9%#xxs6LFLThk. 2020 .07. 18 يوم
على الساعة 00: 10

5- ـــــــ، ـــــــ، عقيدة الجزائر الأمنية: "ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2 ماي2018، متحصل عليه:

- https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.htme يوم 02.03. 2020 على الساعة 30: 10.
- 6- لخضاري، منصور، "الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية"، مركز الجزيرة، 12 جانفي https//studies.aljazeera.net/en/node/4533 2020، ص6، متحصل عليه: يوم 06.26. 2020 على الساعة 04: 12.

7- حادي، ابراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، المجلد التاسع، العدد2، سبتمبر 2018، متحصل عليه: https://www.asjp-cerist.dz/en/article/64407، يوم 06.06. 2020 على الساعة 20: 14

8- قوي، بوحنية، "إستراتيجية الجزائر تجاه التصورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2012، متحصل عليه:

https://studies.algazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904 يوم
2020.06.16على الساعة : 18:13

9- الصديقي، سعيد، "هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟"، **المعهد المغربي لتحليل السياسات**، 2020. متحصل عليه: https://mipa-istitute/7431 يوم2020.06.28على الساعة 09 :23

10- الحمداني، عباس كفاح، رمضان، "**اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة**"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 33، مارس 2014، متحصل عليه:

https://search.emarefa.net/or/detail/Bun-373042/ على 2020 .06. 09 يوم
الساعة 30: 21

11- حجازي، عبد اللطيف، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، مارس2017 متحصل عليه:

https://futureuae.com/ar/marnpage/ltem/2562، يوم 15.06. 2020 على الساعة 11 :00

12–قضية الصحراء الغربية، متحصل عليه:
https://www.aljazera.net/encyclopedia/issues/2015/11/
يوم06.27.2020 على الساعة 33: 11

ثانيا: باللغة الأجنبية

[1]– Barry Buzan, Olewaever.jaap de wilde. security a new franeforanalysis, londow: [s.m.e].

[2]- Raymond saner, Lichia yin, International EconomieDiplomacy: Mutation in Post Modern Tines: natherl and intitule of international relation, clingendael.

الملخص

ملخص:

شهدت دول المنطقة المغاربية تزايد التوترات الأمنية نتيجة انتشار العديد من التهديدات اللاتماثلية كنشاط الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة وتفاقم ظاهرتي اللجوء والهجرة غير الشرعية واستمرار التهديدات التماثلية؛ ومثالها النزاعات الممتدة في كل من مالي والصحراء الغربية.

وبما أن الجزائر دولة محورية في المنطقة لتمتعها بموقع استراتيجي متميز، فهي تسعى جاهدة إلى تحقيق الأمن الإقليمي المغاربي؛ وذلك بتبني استراتيجية أمنية متكاملة الأبعاد عن طريق التنسيق والتعاون على مستوى دول الإقليم، وبين كل دول القارة من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي وحتى مع الاتحاد الأوربي من أجل مواجهةكل ما يعترض الأمن الوطني، الإقليمي والدولي.

وقد عمدت إلى تغليب الوساطة والحوار في حل النزاعات والأزمات في كل من مالي وليبيا والصحراء الغربية، والتركيز على الجهود التنموية وتعزيز ثقافة السلم والحوار والتقارب بين الشعوب والدول. إلا أنه على الرغم من توظيف الآليات السياسية والدبلوماسية، الأمنية والاقتصادية؛ يبقى أمن الإقليم المغاربي غير محقق وفق المنظور الجزائري لاختلاف وتعارض المصالح الوطنية لدول الإقليم من جهة، وصعوبة مواجهة مختلف التهديدات لاسيما تلك المتخطية للحدود- افريقيا /أوروبا- من جهة ثانية، وهو ما يستوجب تغليب المصلحة المشتركة على حساب المصالح الضيقة.

Abstract:

The countries of the Maghreb region have witnessed an increase in security tensions as a result of the spread of many threats, non-analogous, such as the activity of terrorist groups, organized crime, the exacerbation of the phenomena of refugees and illegal immigration, and the persistence of analogous threats, such as the protracted conflicts in both Mali and Western Sahara.

And since Algeria is a pivotal country in the region because it holds a distinguished strategic location, it is striving hard to achieve regional and Maghreb security by adopting an integrated security strategy of dimensions through coordination and cooperation at the level of the region's countries and between all countries of the continent through the African Union and even with the European Union in order to confront all What obstructs regional and international national security.

And it intended to give priority to mediation and dialogue in resolving conflicts and crises in both Mali, Libya and the Western Sahara, and to focus on development efforts in order to promote a culture of peace, dialogue and rapprochement between peoples and states due to the difference and conflict of national interests of the region's countries on the one hand, and the difficulty of facing threats, especially those that cross borders - Africa and Europe - on the other hand, which requires the common interest to prevail at the expense of narrow interests.